



مذكرة نحوية

الفعل المضارع

جمع

جمال شاهين

المكتبة الخاصة

٢٠٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

المكـتـبـة الخـاصـة

جمال شاهين

مذكرة نحوية

الفعل المضارع

النشر الأول ٢٠١٣

النشر الثاني ٢٠٢٢



مذكرة نحوية

الفعل المضارع

جمال شاهين

الفعل المضارع

بتا فعلت وأتت ويا أفعلي ... ونون أقبلن فعل ينجلي

سواهما الحرف كهل وفي ولم ... فعل مضارع يلي لم كيشم

(الماضي والمضارع والأمر)

ينقسمُ الفعل باعتبار زمانه إلى ماضٍ ومضارعٍ وأَمر.

فالماضي ما دلَّ على معنىً في نفسه مقترنٍ بالزمان الماضي كجاء واجتهدَ وتَعلّمَ.

وعلامتهُ أَن يقبلَ تاء التأنيثِ الساكنةَ، مثل "كتبتْ" أو تاء الضمير، مثل. "كتبتَ. كتبتِ. كتبتما. كتبتم. كتبتنَّ. كتبتْ ".

والمضارعُ ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بزمانٍ يحتمل الحالَ والاستقبالَ، مثل "يجيءُ ويجتهدُ ويتعلَّمُ ".

وعلامتُه أن يقبل "السينَ" أو "سوفَ" أو "لم" أو "لن" مثل "سيقول. سوف نجيءُ. لَمْ أَكسلْ. لنْ أَتأخرَ".

والأمر ما دلَّ على طلب وقوعِ الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر، مثل "جِيءْ واجتهدْ وتعلَمْ".

صفات الفعل

(الفعل المتعدي)

الفعل المتعدّي هو ما يتعدَّى أَثَرُهُ فاعلَه، ويتجاوزه إلى المفعول به .

الفعل المتعدي إما متعدٍ بنفسه، وإما متعدٍ بغيره.

ينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام: متعدٍ إلى مفعول به واحد، ومتعد إلى مفعولين، ومتعد إلى ثلاثة مفاعيل.

زَرَعَ الفلاحُ القصبَ. رأيت الصلحَ خيرًا. أَخْبَرْتُ الغلمانَ اللعبَ مُفيداً.

(الفعل اللازم)

الفعلُ اللازمُ هو ما لا يتعدى أثرُهُ فاعلَهُ، ولا يتجاوزُه إلى المفعول به، بل يبقى في نفسِ فاعله.

مثاله : نام الطفلُ ، قام زيدٌ .

إذا زيد في أول الفعل الثُّلاثِي هَمْزَةٌ أو ضُعِّف ثانيه، تعدَّى لواحد إنْ كان لازماً، وتعدَّى لاثنين إن كان أصْله متعديا لواحد.

جَلَسَ الزائرُ: أَجْلَسْتُ الزائرَ/ فَرِحَ الولدُ بالجائزة: فرَّحْتُ الولدَ بالجائزة.

(المعلوم والمجهول)

فَتَحَ الولدُ البابَ: فُتِحَ البابُ.

فالفعل المعلوم ما ذُكر فاعِلهُ في الكلام .

والفعلُ المجهول ما لم يُذكر فاعله في الكلام بل كان محذوفاً لغرضٍ من الأغراض ، فإن كان ماضياً يُكسر ما قبل آخره، ويُضم كل مُتحرك قبله، فتقولُ كسر وأَكرم وتعلم واستغفر. "كُسِر واكرِمَ وتُعلِّمَ واسْتُغْفِرَ"

وإن كان مضارعاً يُضمّ اوَّلُه، ويُفتح ما قبلَ آخره، فتقول في يَكسِرُ ويُكرِمُ ويَتعلمُ ويَستغفِرُ "يُكسَرُ ويُكرَمُ ويُتعلَّمُ ويستغفَرُ".

أما فعلُ الأمرِ فلا يكونُ مجهولاً أبداً.

بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول

وإذا أُريد بناءُ المضارع - الذي قبلَ آخرِه حرفُ مدٍّ - للمجهول، يُقلَب حرفُ المدِّ ألفا، فتقول في يقولُ ويبيعُ " يُقالُ ويُباعُ"، وفي يستطيعُ ويَستتيبُ يُستطاعُ ويُستتابُ".

(الصحيح والمعتل)

ينقسم الفعلُ - باعتبار قوةِ أحرفه وضَعفها - إلى قسمينِ صحيحٍ، ومُعتلٍّ.

فالصحيح ما كانت أحرُفه الأصلية أحرفاً صحيحة مثل "كتبَ وكاتبَ".

وهو ثلاثة أقسامٍ سالِمٌ، ومهموزٌ، ومُضاعَفٌ.

فالسالم ما لم يكن أحدُ أحرفِهِ الأصليّةِ حرفَ علّة. ولا همزة، ولا مضعَّفاً، مثل "كتب وذهب وعلمَ".

والمهموز ما كان أحدُ أحرفِهِ الأصليةِ همزة.

وهو ثلاثة أقسامٍ مهموزُ الفاء كأخذ، ومهموزُ العين كسألَ، ومهموزَ اللام كقرَأ.

والمضاعفُ ما كان أحدُ أحرفِهِ الأصليةِ مُكرّراً لغيرِ زيادة.

وهو قسمان مضاعَفٌ ثُلاثيٌّ كمدَّ ومَرَّ، ومضاعَفٌ رُباعيّ كزَلزَلَ ودمدمَ.

فإن كان المكرَّرُ زائداً – كعظَّمَ وشَذَّبَ واشتدَّ وادهامَّ واعشوشبَ – فلا يكون الفعل مضاعفاً

والفعلُ المعتلُّ ما كان أحد أحرفِهِ الأصليَّة حرفَ عِلَّة، مثل "وَعَدَ وقالَ ورَمى".

وحروف العلة الألف والواو والياء

وهو أربعةُ أقسام مثالٌ، وأجوفٌ، وناقصٌ، وَلفيفٌ.

فالمثال ما كانت فاؤُهُ حرفَ علَّة كوَعَدَ ووَرِثَ.

والأجوفُ ما كانت عينُه حرفَ علة كقالَ وباع.

والناقصُ ما كانت لامُه حرف علة كرَضِيَ ورمى.

واللَّفيفُ ما كان فيه حرفانِ من أحرف العلة أصليَّان، نحو "طَوى ووَفى".

وهو قسمانِ لفيفٌ مقرونٌ، ولفيفٌ مفروق.

فاللَّفيف المقرون ما كان حَرفا العلةِ فيه مُجتمعينِ، نحو "طوى ونوى".

واللفيفُ المفروقُ ما كان حرفا العلةِ فيه مُفترقينِ، نحو "وَفى ووَقى".

ويُعرَفُ الصحيحُ والمعتلُّ من الأفعالِ – في المضارع والمزيدِ فيه – بالرُّجوع إلى الماضي المجرَّد.

(المجرد والمزيد فيه)

الفعلُ – بِحسَبِ الأصلِ – إما ثلاثيّ الأحرفِ، وهو ما كانت أحرفهُ الأصلية ثلاثةً. ولا عِبرةَ بالزائد وإما رُباعيَّها وهو ما كانت أَحرفهُ الأصلية أربعةً ولا عبرةَ بالزائد، مثل "دحرَجَ وَتدَحرجَ وَقشعرَ واقشعرَّ".

وكلٌّ منهما إما مجرَّدٌ وإما مزيدٌ فيه.

فالمجردُ ما كانت أحرفُ ماضيه كلُّها أصلية (أي، لا زائدَ فيها) ، مثل "ذهبَ ودحرجَ".

والمزيدُ فيه ما كان بعضُ أحرفِ ماضيهِ زائِداً على الأصل، مثل "أذهبَ وَتدحرجَ".

وحروفُ الزيادة عشَرَةٌ يجمعها قولك "سألتُمونيها ".

وأقلُّ ما يكونُ عليه الفعلُ المجرَّدُ ثلاثة أحرف، وأكثر ما يكون عليه أربعة أحرف، وأكثر ما ينتهي بالزيادة إلى ستَّة أحرف.

والفعل المجرَّد قسمانِ

مجرَّدٌ ثلاثيّ، وهو ما كانت أحرف ماضيه ثلاثةً فقطْ من غير زيادةٍ عليها، مثل "ذهبَ وقرأ وكتبَ ".

مجرَّدٌ رباعيٌّ، وهو، ما كانت أحرفُ ماضيه أربعةً أصلية فقطْ، لا زائدَ عليها مثل "دحرجَ ووسوسَ وزلزلَ ".

والمَزيدُ فيه قسمان أيضاً مزيدٌ فيه على الثُّلاثي، وهو ما زيدَ على أحرف ماضيه الثلاثة حرفٌ واحدٌ، مثل "أكرمَ"، أو حرفانِ، مثل "انطلقَ "، أو ثلاثة أحرفٍ مثل "استغفرَ".

ومَزيدٌ فيه على الرُّباعي، وهو ما زيدَ فيه على أحرف ماضيه الأربعة الأصليةِ حرفٌ واحدٌ نحو "تَزلزلَ"، او حرفان، نحو "احرنجمَ".

(الجامد والمتصرف)

الفعلُ الجامد هو ما أشبهَ الحرفَ، من حيث أداؤه معنًى مُجرَّداً عن الزمان والحدَثِ المُعتبرينِ في الأفعال، فلزِمَ مِثله طريقةٍ واحدةٌ في التعبير، فهو لا يَقبَلُ التحوُّلَ من صورةٍ إلى صورة، بل يلزَمُ صورةً واحدةً لا يُزايِلُها وذلك مثل "ليسَ وعَسى وهَبَّ ونِعمَ وبِئسَ ".

وهو، إما ان يُلازمَ صيغةَ الماضي، مثل "عسى وليسَ ونِعْمَ وبِئس وتبارك اللهُ" (أي تقدَّسَ وتنزَّهَ) ، أو صيغةَ المضارع، مثل "يَهِطُ" (بمعنى يصيحُ ويَضِجُّ) ، أو صيغةَ الأمر، مثل "هَبْ وهاتِ وتعالَ " .

ومثل "قلّما " في عدم التَّصرُّفِ "طالما وكثُرَ ما، وقَصُرَ ما، وشَدَّ ما فإنَّ (ما) فيهنَّ زادة للتوكيد، كافةٌ لهنَّ عن العمل، فلا فاعلَ لهنَّ. ولا يَليهنّ إلا فعلٌ، فَهُنَّ كقلما.

(قال في لسان العرب "فارقت (طل وقلّ) بالتركيب الحادث فيهما ، أما الفعلُ المتصرِّف هو ما لم يُشبِهِ الحرفَ في الجُمود، أي في لُزومه طريقةً واحدةً في التعبير لانه يدُلُّ على حَدث مقترن بزمان، فهو يَقبَل التحوُّلَ من صورة إلى صورة لأداءِ المعاني في أزمنتها المختلفة.

وهو قسمان تامُّ التصرُّف وهو ما يأتي منه الأفعال الثلاثةُ باطِرادٍ ، مثل "كتبَ ويكتُبُ واكتُبْ " وهو كلُّ الأفعال، إلا قليلا منها.

ونَاقصُ التَّصرُّفِ وهو ما يأتي منه فعلانِ فقط، إما الماضي والمضارع، مثل "كادَ يَكادُ، وأوشكَ يُوشكُ، وما زالَ وما يزالُ، وما انفكَّ وما ينفكُّ، وما بَرِحَ وما يَبرحُ " ، وكلُّها من الأفعال الناقصة. وإما المضارع والأمر، نحو "يَدَعُ ودَعْ ويَذَرُ وذَرْ ".

فالمصدرُ أصلٌ صَدَرَ عنه كلُّ المشتقّات، مِنَ الأفعال والصفات التي تُشبهها وأسماءِ الزمان والمكان والآلة والمصدر الميمي.

توكيد الفعل

المْاضِي لا يُؤَكد بِنُون التَّوكِيدِ.

المُضَارِعُ يَجِبُ تَوكِيدُهُ إِذَا كان جوابا لقسم، غيْرَ مَفْصُولٍ مِنَ اللاَّم، مُسْتَقْبَلاً، مُثْبَتاً.

مؤكد : وحَقِّك لأَخْدُمَنَّ الوَطَنَ ... غير مؤكد :وحَقِّك لَسَوْف أخدمُ الوَطَن

وَاللهِ لأقومَنَّ بِوَاجِبي ...	واللهُ لأقومُ بوَاجبي الآنَ
تَاللهِ لأُسَاعِدَنَّك ..	تَاللهِ لاَ أساعدُك

المُضَارِعُ يجُوزُ تَوْكِيدُهُ إذَا كانَ مَسْبُوقاً بإنِ المُدْغَمَةِ فِي مَا، أوْ بِأَدَاةِ طلب.

مؤكد : إمَّا تسافرَنَّ تَتَعَلَّمْ	غير مؤكد : إمَّا تسافرْ تَتعَلَّمْ
لترحَمَنَّ المِسْكِينَ	لترحَمِ المِسْكِينَ
هلْ تُسَافِرَنَّ فِي الصَّيْفِ؟	هَلْ تسافرُ فِي الصَّيْفِ؟

لاَ تُكْثِرَنَّ مِنَ الجِدَالِ   لاَ تكثرْ مِنَ الجِدالِ

يدخل تحت الطلب: الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني، هذا ويجوز على قلة توكيد المضارع المسبوق بلا النافية، أو ما الزائدة وحدها أو لم، أو أداة جزاء غير أما، فإذا لم يسبق المضارع بأداة مما ذكر امتنع تأكيده في الكلام الفصيح.

الْمُضَارِعُ يَمْتَنِعُ تَوْكِيدُهُ فِي حَالَتَيْنِ: الأولى: إِذَا كانَ جَوَاباً لِقَسَم وَلَمْ يستوْفِ شَروط وجُوبِ التَّوْكِيدِ، الثَّانِيَّة: إِذَا لَمْ يُسْبَقْ بِمَا يَجْعَلُ تَوْكِيدَهُ جائزاً. فِعْلُ الأمر يجوز توكيده.

ساعدَنَّ الْفُقَرَاءَ   ساعِدِ الْفُقَرَاءِ

اقتصدَنَّ فِي النَّفقَاتِ   اقتصِدْ في النَّفقاتِ

أذَا أُكِّد الْمُضَارِع بِالنُّونِ جَرتْ عَلَيْهِ الأحكام الآتية:

أ- تُحذف ضمةُ الرَّفْعِ أوْ نُونه.

ب- الْمُسْنَدُ للضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ أوْ الاسم الظَّاهِرِ يُفتَح آخرُهُ وتُقلَب أَلِفُ النَّاقِصِ فيهِ ياءً.

ج- الْمُسْنَدُ لأَلِفِ الاثْنَينِ تُكْسَرُ فيهِ النُّونُ ثَقيلَةً.

د- الْمُسنَدُ لِنُونِ النِّسْوَةِ تَفْصِلُ فيهِ أَلِفٌ بَيْنَ النُّونَينِ، ولاَ تَكُونُ نُونُه إلاَّ ثَقِيلَةً مَكْسُورَةً.

هـ- الْمُسْنَدُ لياءِ المخاطبة أو واو الْجَمَاعَةِ تُحْذَفُ فيهِ الْيَاء وَالْوَاوُ، إلاَّ في المعتل بالألف، فَتَبْقَى يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورةً وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ مَضْمُومَة.

أ- أنتَ تَصْبِرُ لتصبرنَّ   أَنْتما تصبران لتصبرَانِّ   أنتن تصبرْنَ لتصبرنانِّ

أنتِ تَصْبِرِين لتصبرنَّ   أَنْتُمْ تَصْبِرُونَ لتصبرُنَّ

ب- أنتَ تقْضِي لتقضيَنَّ   أَنْتُمَا تَقْضِيَانِ لتقضيَانِّ   أنتن تقضِينَ لتقضينانِّ

أَنْتِ تقضِينَ لتقضِنَّ   أَنْتُمْ تقضُون لتقضُنَّ

ج- تدنُو لتدنُوَنّ   تدنوانِ لتدنوَانِّ   تدنُونَ لتدنونانِّ   تدنِينَ لتدْنُنَّ

د- ترضَى لترضَيَنَّ   ترضيانِ لترضيانِّ   ترضَيْنَ لترضَيْنَانِّ

تَرْضَيْنَ لترضَيِنَّ   ترضَوْنَ لترضَوُنَّ

اشتقاق المضارع

يُؤخذُ المضارعُ من الماضي، بزيادة حرفٍ من أحرف المضارَعة في أوَّله ، وأحرف المضارعة أربعةٌ، وهي "الهمزةُ والتاءُ والنونُ والياءُ " مثل "أَذهبُ وتذهبُ ونذهبُ ويذهبُ".

فالهمزة للمفرد المتكلم مثل "أكتب ".

والتاء لكل مخاطب ومخاطبة وللغائبة الواحدة والغائبتين مثلُ "تكتب يا عليّ وتكتبين يا فاطمة وتكتبان يا تلميذان وتكتبان يا تلميذتان وتكتبون يا تلاميذ وتكتبين يا تلميذات، وفاطمة تكتب والفطمتان تكتبان " .

والنون لجماعة المتكلمين وللمتكلم الواحد المعظم نفسه مثل "نكتب ".

والياء للغائب الواحد والغائبَينِ والغائِبينَ والغائبات مثلُ "التلميذ يكتب والتلميذات يكتبان والتلاميذ يكتبون والتليمذات يكتبن ".

وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف، يُسكّنُ أوَّلهُ بعد دخول حرف المضارعة، فتقول في "سأَلَ وأخذَ وكرُمَ " "يَسألُ ويأخذُ ويَكرُمُ". وأما ثانيه، فهو مفتوحٌ، أو مضمومٌ، أو مكسورٌ، حسَبَ ما تقتضيه اللغة، مثلُ "يَعلمُ ويَكتُبُ ويَحمِلُ " .

وإن كان على أربعة أحرف فصاعداً، فإن كان في أوّله همزةٌ زائدة، تُحذف ويُكسر ما قبل آخره، فتقولُ في "أكرمَ وانطلقَ واستغفرَ " "يُكرِمُ ويَنطلِقُ ويَستغفِرُ". وإن كان في أوَّله تاءٌ زائدةٌ، يبق على حاله بلا تغيير، فتقولُ في "تكلَّمَ وتقابلَ " "يتكلمُ ويتقابلُ " وإن لم يكن في أوَّله همزةٌ ولا تاءٌ زائدتان يكسر ما قبل آخره، فتقولُ في "عَظَّمَ وبايعَ " "يُعظِّمُ ويُبايعُ ".

وحرفُ المضارعة يكونُ مفتوحاً، مثلُ "يَعلمُ وتُجتهدُ وتِتغفرُ "، إلا إذا كان الفعلُ على أربعة أحرف، فهو مضّمومٌ مثلُ "يُكرِمُ ويُعظِّمُ " .

همزةُ الفصلِ

(وتسمى همزةَ القطعِ أيضاً) هي همزةٌ في أوَّل الكلمة زائدةٌ وحكمُها أن تُكتبَ وتُلفظَ حيثما وقعتْ ،وفي المضارع المُسند إلى الواحد المتكلم مثلُ "أكتبُ وأُكرمُ وأَنطلقُ وأَستغفِرُ ".

(تصريف الفعل مع الضمائر)

ويتصرَّفُ الماضي والمضارع على أربعة عشر مثالا ثلاثة منها للغائب، وثلاثة للغائبة، وثلاثة للمخاطب، وثلاثة للمخاطبة، واثنان للمتكلم، ويتصرَّفُ الأمر على ستة أمثلة ثلاثة للمخاطب وثلاثة للمخاطبة.

(١) ويأتي المضارع، من المعتل الآخر بالواو، بلفظ واحد لجماعتي الذكور والإناث.

فتقول "الرجال يدعون ويا رجال تدعون، والنساء يدعون " إلا أن الواو مع جماعة الذكور هي ضمير الجمع، ولام الكلمة محذوفة ، والواو مع جماعة الإناث هي لام الكلمة اتصلت بنون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيءُ.

(٢) يأتي المضارع من المعتل الآخر بالألف أو الياء بلفظ واحد للواحدة المخاطبة وجمع الإناث المخاطبات، فتقول "ترضين وتمشين يا فتاة وترضين وتمشين يا فتيات " إلا أن التاء مع المخاطبة الواحدة هي ضمير الخطاب، ولام الكلمة محذوفة، والياء مع المخاطبات هي لام الكلمة اتصلت بها نون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيءٌ.

الفعل كله مبني ، ولا يُعرَبُ منه إلا ما أشبه الاسم، وهو الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد ولا نون النِّسوة.

وهذا الشبه إنما يقع بينه وبين اسم الفاعل. وهو يكون بينهما من جهتي اللفظ والمعنى.

أما من جهة اللفظ، فلأنهما متفقان على عدد الأحرف والحركات والسكنات فيكتبُ على وزن (كاتب) ومُكرِمٌ على وزن (يُكرَمُ) . وأما من جهة المعنى فلأنَّ كلاًّ منهما يكون للحال والاستقبال وباعتبار هذه المشابهة يسمّى هذا الفعل (مُضارعاً) ، أي مشابهاً، فإن المضارعة معناها المشابهةُ، يُقال "هذا يُضارعُ هذا"، أي يشابهه.

فإن اتصلت به نون التوكيد، أو نون النسوة، بُني، لأن هذه النُّونات من خصائص الأفعال، فاتصالُهُ بهنَّ يُبعِدُ شَبهُهُ باسم الفاعل فيرجعُ إلى البناء الذي هو أَصل في الأفعال.

(إعراب المضارع وبناؤه)

إذا انتظم الفعل المضارع في الجملة، فهو إما مرفوع أو منصوب، أو مجزوم. وإعرابُه إما لفظي، وإما تقديري، وإما محلي.

وعلامة رفعه الضمةُ ظاهرةً، نحو (يفوزُ المتقون) ، أو مقدَّرَة نحو "يعلو قدرُ من يقضي بالحق"، ونحو "يَخشى العاقل ربّهُ ".

وعلامة نصبه الفتحة ظاهرة، نحو "لن أقول إلا الحقُ"، أو مقدرة، نحو "لن أخشى إلا الله "

وعلامة جزمه السكون نحو "لم يَلدْ ولم يُولدْ ".

وإنما يعرب المضارع بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالسكون جزماً إن كان صحيح الآخر، ولم يتصل بآخره شيء.

فإن كان معتل الآخر غير متصل به شيء جزم بحذف آخره نحو "لم يَسعَ، ولم يرمِ، ولم يدعُ ".
وتكون علامة جزمه حذف الآخر.

وإن اتصل بآخره ضمير التثنية أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فهو معربٌ بالحرف، بالنون رفعاً، نحو "يكتبان ويكتبون وتكتبين" وبحذفها جزماً ونصباً، نحو "إن يَلزَمُوا معصية اللهِ، فلن يفوزوا برضاه ".

وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد، أو نون النسوة، فهو مبني، مع الأوليَينِ على الفتح نحو "يكتُبَنْ ويكتَبَنَّ "، ومع الثالثة على السكون نحو "الفتيات يكتْبنَ " ويكون رفعه ونصبه وجزمه حينئذ محلياً.

فإن لم يتصل آخرُه بنونِ التوكيدِ مباشرةً بل فصِلَ بينهما بضمير التثنية، أو واو الجماعة، أو ياءِ المخاطبةِ، لم يكن مبنياً، بل يكونُ مُعرباً بالنون رفعاً، وبحذفها نصباً وجزماً. ولا فرق بين أن يكون الفاصلُ لفظيًّا، نحو "يكتبانّ " أو تقديريًّا نحو "يكتُبُنَّ وتكتُبِنَّ، لأن الأصل "تَكتبونَنَّ وتكتُبينَنَّ ".

(حذفت نون الرفع، كراهية اجتماع ثلاث نونات نون الرفع ونون التوكيد المشددة ثم حذفت

واو الجماعة وياء المخاطبة، كراهية اجتماع ساكنين الضمير والنون الأولى من النون المشددة) .

واعلم أنَّ نونَ التوكيدِ المشدَّدةَ، إن وقعت بعدَ ألف الضمير، ثبتتِ الألفُ وحُذفت نون الرفع، دفعاً لتوالي النوناتِ، غيرَ أن نونَ التوكيدِ تُكسَرُ بعدَها تشبيهاً لها بنون الرفعِ بعدَ ضمير المُثنَّى، نحو "يكتُبانِّ " .

وإن وقعت بعدَ واو الجماعة، أو ياء المخاطبةِ، حُذفت نون الرفعِ دفعاً لتوالي الأمثال. أما الواو والياء، فإن كانت حركةُ ما قبلَهما الفتحَ ثبتتا، وضُمّت واوُ الجماعة، وكسِرت ياء المخاطبة، وبقِي ما قبلهما مفتوحاً على حاله ، فتقولُ في يَخْشَوْن وتَرضَين "تخشَوُنَّ وترضِينَ ". وإن كان ما قَبلَ الواو مضموماً، وما قبل الياء مكسوراً حُذِفَتا. حذراً من التقاء الساكنين، وبَقيَتْ حركةُ ما قبلهما، فتقولُ في تكتُبونَ وتكتُبينَ وتغزونَ وتغزين "تكتُبنَّ وتكتبِنَّ وتغزُنَّ وتغزِنَّ ".

وإذا وَلي نونَ النِّسوةِ نونُ التوكيد المشَّدةُ وجب الفصلُ بينهما بألفٍ، كراهية توالي النونات، نحو "يكتبْنانّ " أما النونُ المخففةُ فلا تَلحَقُ نونَ النسوة.

وحكم نوني التوكيدِ، معَ فعل الأمر، كحكمهما معَ المضارع في كل ما تقدمّ.

المضارع المرفوع

يُرفع المضارعُ، إذا تجرَّدَ من النواصب والجوازمِ. ورافعُهُ إنما هو تجرُّده من ناصبٍ أو جازمٍ.

(فالتجرد هو عامل الرفع فيه، فهو الذي أوجب رفعه ، وهو عامل معنوي، كما أن العامل في نصبه وجزمه هو عامل لفظي لأنه ملفوظ.

وهو يُرفعُ إما لفظاً، وإما تقديراً، كما سلف، وإما محلاًّ، إن كان مبنيًّا، نحوُ "لاجتهدنَّ" ونحو "الفتياتُ يجتهدْن "

ذكر ابن هشام في شرح قطر الندى : :" وَذكرت أَنه لَا بُد أَن يكون فِي أَوله حرف من حُرُوف نأيت وَهِي النُّون وَالْألف وَالْيَاء وَالتَّاء نَحْو نقوم وأقوم وَيقوم وَتقوم وَتسَمى هَذِه الْأَرْبَعَة أحرف المضارعة وَإِنَّمَا ذكرت هَذِه الأحرف بساطا وتمهيدا للْحكم الَّذِي بعْدهَا لَا لأعرف بهَا الْفِعْل الْمُضَارع لأَننا وجدناها تدخل فِي أول الْفِعْل الْمَاضِي نَحْو أكرمت زيدا وتعلمت الْمَسْأَلَة ونرجست الدَّوَاء إِذا جعلت فِيهِ نرجسا ويرنأت الشيب إِذا خضبته باليرناء وَهُوَ الْحِنَّاء وَإِنَّمَا الْعُمْدَة فِي تَعْرِيف الْمُضَارع دُخُول لم عَلَيْهِ ، وَمَا فرغت من ذكر عَلَامَات الْمُضَارع شرعت فِي ذكر حكمه فَذكرت أَن لَهُ حكمين حكما بِاعْتِبَار أَوله وَحكما بِاعْتِبَار آخِره فَأَما حكمه بِاعْتِبَار أَوله فَإِنَّهُ يضم تَارَة وَيفتح أُخْرَى فيضم إِن كَانَ الْمَاضِي أربعة أحرف سَوَاء كَانَت كلهَا أصولا نَحْو دحرج يدحرج أَو كَانَ بَعْضهَا أصلا وَبَعضهَا زَائِدا نَحْو اكرم يكرم فَإِن الْهمزَة فِيهِ زَائِدَة لِأَن أَصله كرم وَيفتح إِن كَانَ الْمَاضِي أقل من الْأَرْبَعَة أَو أَكثر مِنْهَا فَالْأول نَحْو ضرب يضْرب وَذهب يذهب وَدخل يدْخل وَالثَّانِي نَحْو انْطلق ينْطَلق واستخرج يسْتَخْرج وَأما حكمه بِاعْتِبَار آخِره فَإِنَّهُ تَارَة يبْنى على السّكُون وَتارَة يبْنى على الْفَتْح وَتارَة يعرب فَهَذِهِ ثَلَاث حالات لآخره .

فَأَما بِنَاؤُه على السّكُون فمشروط بِأَن يتَّصل بِهِ نون الْإِنَاث نَحْو النسْوَة يقمن ووالوالدات يرضعن والمطلقات يَتَرَبَّصْنَ وَمِنْه إِلَّا أَن يعفون لِأَن الْوَاو أَصْلِيَّة وَهِي وَاو عَفا يعْفُو وَالْفِعْل مَبْنِيّ على السّكُون لاتصاله بالنُّون وَالنُّون فَاعل مُضْمر عَائِد على المطلقات ووزنه يفعلن وَلَيْسَ هَذَا كيعفون فِي قَوْلك الرِّجَال يعفون لِأَن تِلْكَ الْوَاو ضمير لجَماعَة المذكرين كالواو فِي قَوْلك

يقومُونَ وواو الْفِعْل حذفت وَالنُّون عَلامَة الرّفْع ووزنه يعفرن وَهَذَا يُقَال فِيهِ إِلَّا أَن يعفوا بِحَذْف نونه كَمَا تَقول إِلَّا أَن يقومُوا .. وَأما بِنَاؤُه على الْفَتْح فمشروط بِأَن تباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا نَحْو [ﭻ ﭼ ﭽ] {الهمزة:٤} واحترزت بِذكر الْمُبَاشرَة من نَحْو قَوْله تَعَالَى [ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ] {يونس:٨٩} [ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ] {آل عمران:١٨٦} [ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ] {مريم:٢٦} فَإِن الْألف فِي الأول وَالْوَاو الثَّانِي وَالْيَاء فِي الثَّالِث فاصلة بَين الْفِعْل وَالنُّون فَهُوَ مُعرب لَا مَبْنِيّ وَكَذَلِكَ لَو كَانَ الْفَاصِل بَينهمَا مُقَدرا كَانَ الْفِعْل أَيْضا معربا وَذَلِكَ كَقَوْلِه تَعَالَى [ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ] {القصص:٨٧} [ﯜ ﯝ] {آل عمران:١٨٦} مثله غير أَن نون الرّفْع حذفت تَخْفِيفًا لتوالي الْأَمْثَال ثمَّ التقى ساكنان أَصله قبل دُخُول الْجَازِم يصدوننك فَلَمَّا دخل الْجَازِم وَهُوَ لَا الناهية حذفت النُّون فَالتقى ساكنان الْوَاو وَالنُّون فحذفت الْوَاو لاعتلالها وَوُجُود دَلِيل يدل عَلَيْهَا وَهُوَ الضمة وَقدر الْفِعْل معربا وَإِن كَانَت النُّون مُبَاشرَة لآخره لفظا لكَونهَا مُنْفَصِلَة عَنهُ تَقْدِيرا وَقد أَشرت إِلَى ذَلِك كُله ممثلا وَأما إعرابه فَفِيمَا عدا هذَيْن الْمَوْضِعَيْنِ نَحْو يقوم زيد وَلنْ يقوم زيد وَلم يقم زيد .

تقدير الإعراب

فَالَّذِي يقدر الْإِعْرَاب خَمْسَة أَنْوَاع

أَحدهَا مَا يقدر فِيهِ حركات الْإِعْرَاب جَمِيعهَا لَكِن الْحَرْف الآخر مِنْهُ لَا يقبل الْحَرَكَة لذاته وَذَلِكَ الِاسْم الْمَقْصُور وَهُوَ الَّذِي آخِره ألف لَازِمَة نَحْو الْفَتى تَقول جَاءَ الْفَتى وَرَأَيْت الْفَتى ومررت بالفتى فتقدر فِي الأول ضمة وَفِي الثَّانِي فَتْحة وَفِي الثَّالِث كسرة وَمُوجب هَذَا التَّقْدِير أَن ذَات الْألف لَا تقبل الْحَرَكَة لذاتها

الثَّانِي مَا يقدر فِيهِ حركات الْإِعْرَاب جَمِيعهَا لَا لكَون الْحَرْف الآخر مِنْهُ لَا يقبل الْحَرَكَة لذاته بل لأجل مَا اتَّصل بِهِ وَهُوَ الِاسْم الْمُضَاف إِلَى يَاء الْمُتَكَلّم نَحْو غلامي وَأخي وَأبي وَذَلِكَ لِأَن يَاء الْمُتَكَلّم تستدعي انكسار مَا قبلهَا لأجل الْمُنَاسبَة فاشتغال آخر الِاسْم الَّذِي قبلهَا بكسرة الْمُنَاسبَة منع من ظُهُور حركات الإعراب فِيهِ

الثَّالِث مَا يقدر فِيهِ الضمة والكسرة فَقَط للاستثقال وَهُوَ الِاسْم المنقوص ونعني بِهِ الِاسْم الَّذِي آخِره يَاء مكسور مَا قبلهَا كَالْقَاضِي والداعي

الرَّابِع مَا تقدر فِيهِ الضمة والفتحة للتعذر وَهُوَ الْفِعْل المعتل بِالْألف نَحْو يخْشَى تَقول يخْشَى زيد وَلنْ يخْشَى عَمْرو فتقدر فِي الأول الضمة وَفِي الثَّانِي الفتحة لتعذر ظُهُور الحركات على الْألف

الْخَامِس مَا تقدر فِيهِ الضمة فَقَط وَهُوَ الْفِعْل المعتل بِالْوَاو نَحْو زيد يَدْعُو وبالياء نَحْو زيد يَرْمِي وَتظهر الفتحة لخفتها على الْيَاء فِي الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال وعَلى الْوَاو فِي الْأَفْعَال كَقَوْلِك إِن القَاضِيَ لن يقْضِيَ وَلنْ يَدْعُوَ قَالَ الله تَعَالَى ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١] ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًاۖ﴾ [هود: ٣١] ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًاۖ﴾ [الكهف: ١٤]

أجمع النحويون على أَن الْفِعْل الْمُضَارع إِذا تجرد من الناصب والجازم كَانَ مَرْفُوعا كَقَوْلِك يقوم زيدٌ وَيقْعد عَمْروٌ وَإِنَّمَا اخْتلفُوا فِي تَحْقِيق الرافع لَهُ مَا هُوَ فَقَالَ الْفراء وَأَصْحَابه رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم ، وَقَالَ الْكسَائي حُرُوف المضارعة وَقَالَ ثَعْلَب مضارعته للاسم وَقَالَ البصريون حُلُوله مَحل الِاسْم قَالُوا وَلِهَذَا إِذا دخل عَلَيْهِ نَحْو أَن وَلنْ وَلم وَلما امْتنع رَفعه لِأَن الِاسْم لَا يَقع بعْدهَا فَلَيْسَ حِينَئِذٍ حَالا مَحل الِاسْم وَأَصَح الْأَقْوَال الأول وَهُوَ الَّذِي يجْرِي على أَلْسِنَة المعربين يَقُولُونَ مَرْفُوع لتجرده من الناصب والجازم وَيفْسد قَول الْكسَائي أَن جُزْء الشَّيْء لَا يعْمل فِيهِ وَقَول ثَعْلَب أَن المضارعة إِنَّمَا اقْتَضَت إعرابه من حَيْثُ الْجُمْلَة ثمَّ يحْتَاج كل نوع من أَنْوَاع الْإِعْرَاب إِلَى عَامل يَقْتَضِيهِ ثمَّ يلْزم على المذهبين أَن يكون الْمُضَارع مَرْفُوعا دَائِما وَلَا قَائِل بِهِ وَيرد قَول الْبَصرِيين ارتفاعه فِي نَحْو هلا يقومُ لِأَن الِاسْم لَا يَقع بعد حُرُوف التحضيض

المضارع المنصوب

يُنصبُ المضارعُ إذا سبقتهُ إحدى النواصب.

وهو يُنصبُ إما لفظاً، وإما تقديراً، كما سلفَ، وإما محلاًّ، إن كان مبنيًّا مثل "على الأمهاتِ أن يَعنينَ بأولادهنَّ ".

ونواصبُ المضارع أربعةُ أحرفٍ

(١) أنْ، وهي حرفُ مَصدرِيةٍ ونصبٍ واستقبال، نحوَ {يُريدُ اللهُ أَن يُخففَ عنكم} .

وسميت مصدرية، لأنها تجعلُ ما بعدها في تأويل مصدر، فتأويل الآية "يريد الله التخفيف عنكم " وسميت حرف نصب، لنصبها المضارع ، وسميت حرف استقبال، لأنها تجعل المضارع خالصاً للاستقبال ، وكذلك جميع نواصب المضارع تمحضه الاستقبال بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال".

ولا تَقعُ بعد فعلٍ بمعنى اليقينِ والعلمِ الجازم.

فإن وقعت بعدَ ما يدُلُّ على اليقين، فهيَ مُخفَّفةٌ من "أنَّ" ، والفعل بعدها مرفوعٌ، نحو {أفلا يَرَوْنَ أنْ لا يَرجِعُ إليهم قولاً} ، أي أنهُ لا يَرجع.

وإن وقعتْ بعدَ ما يدُلُّ على ظنٍّ أو شبهِهِ، جازَ أن تكون ناصبة للمضارعِ، وجازَ أن تكونَ مخفَّفةً من المشدَّدَة، فالفعلُ بعدَها مرفوعٌ. وقد قُرِئَتِ الآيةُ {وحَسِبوا ألاّ تكونَ فتنةٌ} ، بنصب "تكون"، على أنّ "أنْ" ناصبةٌ للمضارعِ، وبرفعه على أنها مخففةٌ من "أن" ، والنصب أَرجح عندَ عَدمِ الفصلِ بينها وبين الفعلِ بلا، نحو {أحسِبَ الناسُ أن يُترَكوا} والرفعُ والنصبُ سواءٌ عند الفصل بها، كالآية الأولى ، فإن فُصِلَ بينهما بغير "لا" كقَدْ والسين وسوفَ، تعيَّنَ الرفعُ، وأن تكونَ "أنْ" محفَّفةً من المُشدَّدة، نحو "ظننت أَنْ قد تقومُ، أو أَن ستقومُ، أو أَنْ سوفَ تقومُ".

واعلمْ أنَّ "أَن" الناصبةَ للمضارع، لا تُستعملُ إلاّ في مقام الرجاء والطَّمعِ في حصولها بعدها، فجاز أن تقعَ بعد الظنّ وشِبهه، وبعد ما لا يدل على يقين أو ظن، وامتنع وقوُعها بعد أفعالِ اليقين والعلم الجازم، لأن هذه الأفعالَ إنما تتعلقُ بالمحقَّق، لا يناسبُها ما يدلُّ على غير محقَّق، وإنما يناسبُها التوكيدُ، فلِذا وجب أن تكون "أن" الواقعةُ مُخفِّفةُ من المُشدَّدة المفيدةِ للتوكيد.

ذكر ابن هشام عن " أن " في مغني اللبيب : أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون على وجهين اسم وحرف

والاسم على وجهين ضمير المتكلم في قول بعضهم أن فعلت بسكون النون والأكثرون على

فتحها وصلا وعلى الإتيان بالألف وقفا وضمير المخاطب في قولك أنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن على قول الجمهور إن الضمير هو أن والتاء حرف خطاب

والحرف على أربعة أوجه

أحدها أن تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع وتقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع نحو ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٌ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٤] ﴿وَأَن تَصۡبِرُواْ خَيۡرٌ لَّكُمۡۗ﴾ [النساء: ٢٥] ﴿وَأَن يَسۡتَعۡفِفۡنَ خَيۡرٌ لَّهُنَّۗ﴾ [النور: ٦٠] ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]

والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع نحو ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ﴾ [الحديد: ١٦] ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا﴾ [البقرة: ٢١٦] ونحو يعجبني أن تفعل ونصب نحو ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧] {﴿نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌۚ﴾ [المائدة: ٥٢] ﴿فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩] وخفض نحو (﴿أُوذِينَا مِن قَبۡلِ أَن تَأۡتِيَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [المنافقون: ١٠]

الوجه الثاني أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا﴾ [طه: ٨٩] ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم﴾ [المزمل: ٢٠] ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] فيمن رفع تكون .

الثالث أن تكون مفسرة بمنزلة أي نحو ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣] وتحتمل المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجر فتكون في الأول أن الثنائية لدخولها على الأمر وفي الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسمية

وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة وهو عندي متجه لأنه إذا قيل كتبت إليه أن قم لم يكن قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد

وفي قولك هذا عسجد أي ذهب ولهذا لو جئت بـ أي مكان أن في المثال لم تجده مقبولا في الطبع

ولها عند مثبتها شروط

أحدها أن تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]

والثاني أن تتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا أن ذهبا بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف التفسير ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا والاسمية نحو كتبت إليه أن ما أنت وهذا

والثالث أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر ومنه ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ [ص: ٦] إذ ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء .

والرابع ألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول فلا يقال قلت له أن افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسرة بعد صريح

والخامس ألا يدخل عليها جار فلو قلت كتبت إليه بأن افعل كانت مصدرية

مسألة نحوية

إذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت إليه أن لا تفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية ، وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما فـ أن مفسرة ونصبه على تقدير لا نافية وأن مصدرية ؛ فإن فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب

والوجه الرابع أن تكون زائدة ولها أربعة مواضع

أحدها وهو الأكثر أن تقع بعد لما التوقيتية نحو ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٣]

والثاني أن تقع بين لو وفعل القسم مذكورا كقوله

(فأقسم أن لو التقينا وأنتم ... لكان لكم يوم من الشر مظلم)

أو متروكا كقوله

(أما والله أن لو كنت حرا ... وما بالحر أنت ولا العتيق)

هذا قول سيبويه وغيره ، وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده أن الأكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك

والثالث وهو نادر أن تقع بين الكاف ومخفوضها والرابع بعد إذا

ولا معنى لـ أن الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد .

تنبيه وتذكير

وقد ذكر لـ أن معان أربعة آخر أحدها الشرطية كإن المكسورة وإليه ذهب الكوفيون الثاني النفي كإن المكسورة أيضا الثالث معنى إذ والرابع أن تكون بمعنى لئلا .

المصدر المؤول

ذكرت أن والفعل المضارع تشكل ما يسمى مصدرا مؤولا ، وقالوا وسميت مصدرية، لأنها تجعلُ ما بعدها في تأويل مصدر، وتسمّى الموصولاتِ الحرفيّة أَيضاً ، وهي التي تجعلُ ما بعدَها في تأويل مصدر. وهي "أَنْ وأَنَّ وكي وما ولو وهمزةُ التّسوية ". نحو "سرَّني أَن تُلازمَ الفضيلةَ. أُحِبُّ أنكَ تجتنبُ الرَّذيلةَ. إرحمْ لكي تُرحَمَ. أَوَدُّ لو تجتهدُ. ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] . ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ [البقرة: ٦]

والمصدر المؤولُ بعدها يكونُ مرفوعاً أَو منصوباً أَو مجروراً، بحسب العاملِ قبلَهُ.

ففي المثال الأول مرفوع، لأنه فاعل ، وفي المثال الثاني منصوب ، لأنه مفعول به، وفي المثال الثالث مجرور باللام ، وفي المثال الرابع منصوب أيضاً، لأنه مفعول به، وفي المثال الخامس منصوب أيضاً، لأنه معطوف على كاف الضمير في "خلقكم" المنصوبة محلاً، لأنها مفعول به ، وفي المثال السادس مرفوع، لأنه مبتدأ خبره مقدَّم عليه، وهو سواء .

وتكونُ "ما " مصدريةً مجرَّدةً عن معنى الظرفيّةِ، نحو "عَدِبتُ مما تقولُ غيرَ الحقِّ " ، أَي "من قولك غيرَ الحقِّ ". وتكون مصدريةً ظرفيّةً، كقوله تعالى ﴿وَأَوۡصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمۡتُ حَيّٗا﴾ [مريم: ٣١] ، أَي "مُدَّةَ دَوامي حَيّاً " . فَحُذِفَ الظَّرفُ وخَلَفتهُ "ما "

وصِلَتُها. ويكونُ المصدرُ المؤَوَّلُ بعدها منصوباً على الظَّرفيّة، لقيامهِ مقامَ المُدَّةِ المحذوفةِ (وهوَ الأحسنُ) ، أَو يكون في موضع جَرٍّ بالإضافة إلى الظّرف المحذوفِ.

وأَكثرُ ما تقعُ "لو" بعدَ " وَدَّ وَيوَدُّ ، كقوله تعالى﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم: ٩] .

﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [البقرة: ٩٦] وقد تقعُ بعد غيرهما كقول قُتَيلَةَ

ما كانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنتَ، وَرُبَّما ... مَنَّ الْفَتى وَهُوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ

أَي ما كان ضَرَّكَ مَنُّكَ عليه بالعفو.

قد يكون المصدر المؤوَّل من "أن " والفاعل فاعلا، أو نائب فاعل، أو مبتدأ، أو خبرا، أو مفعولا به، أو مجرورا بحرف جر.

تأمل في هذه الأمثلة لتزداد فهما ومعرفة بالمصدر المؤول من أن والفعل المضارع :

١- يسرني أن تصدق. "يسرني صدقُك ".{ حل المصدر المؤول محل الفاعل }

٢- يفرحك أن تنجح. "يفرحني نجاحُك " .{ حل المصدر المؤول محل الفاعل }

٣- يُخاف أن ينقص النيل. "يُخاف نقصُ النيل " . { حل المصدر المؤول محل نائب الفاعل }

٤- يُحب أن تنشط. "يُحب نشاطُك ".".{ حل المصدر المؤول محل نائب الفاعل }

٥- أن تفعل الواجب خير لك. "فعلك الواجبَ خير لك { حل المصدر المؤول محل المبتدأ }

٦- أن تنصح الصديق أفضل. "نُصحك الصديقَ أفضل " { حل المصدر المؤول محل المبتدأ }

٧- المروءة أن تحترم نفسك. "المروءة احترامُك نفسك ".{ حل المصدر المؤول محل الخبر }

٨- الشح أن تبخل بمال غيرك. "الشح بخلك بمال غيرك "{ حل المصدر المؤول محل الخبر }

٩- طلب التلميذ أن يجيب. "طلب التلميذ الإجابةَ { حل المصدر المؤول محل المفعول به }

١٠- أراد الناظر أن يختبرني. "أراد الناظر اختباري ".{ حل المصدر المؤول محل المفعول به }

١١- رغبت في أن يسافر. "رغبت في سفره ".. { حل المصدر المؤول محل جر }

١٢- عجبت من أن تتكبر. "عجبت من تكبرك ".{ حل المصدر المؤول محل جر }

وسيأتي الحديث عن أن المضمرة بعد صفحات

(٢) لنْ، وهي حرفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبال، فهي في نفي المستقبل كالسين وسوفَ في إثباته. وهي تفيدُ تأكيدَ النفي لا تأبيدَهُ وأما قولهُ تعالى لَنْ يَخْلُقوا ذُباباً، فمفهوم التأبيدِ ليس من "لن "، وإنما هو من دلالة خارجيّة، لأنَّ الخلقَ خاص بالله وحدَهُ.

وهي على الصحيح، مركبة من "لا " النافية و"أَنْ " المصدرية الناصبة للمضارع وصلت همزتها تخفيفاً وحذفت خطاً تبعاً لحذفها، وقد صارتا كلمة واحدة لنفي الفعل في الاستقبال .

قال ابن هشام في قطر الندى : "لن مُلَازمَة للنصب بِخِلَاف الْبَوَاقِي .. وَلنْ حرف يُفِيد النَّفْي والاستقبال بالِاتِّفَاقِ ، وَلَا يَقْتَضِي تأبيدا خلافًا للزمخشري فِي أنموذجه ، وَلَا تَأْكِيدًا خلافًا لَهُ فِي كشافه ، بل قَوْلك لن أقوم مُحْتَمل لِأَن تُرِيدُ بذلك أَنَّك لَا تقوم أبدا وَأَنَّك لَا تقوم فِي بعض أزمنة الْمُسْتَقْبل وَهُوَ مُوَافق لِقَوْلِك لَا أقوم فِي عدم إِفَادَة التَّأْكِيد وَلَا تقع لن للدُّعَاء خلافًا لِابْنِ السراج وَلَا حجَّة لَهُ فِيمَا اسْتدلَّ بِهِ من قَوْله تعالى "قَالَ رب بِمَا أَنْعَمت عَليّ فَلَنْ أكون ظهيرا للمجرمين "مُدعيًا أَن مَعْنَاهُ فَاجْعَلْنِي لَا أكون لِإِمْكَان حملهَا على النَّفْي الْمَحْض وَيكون ذَلِك معاهدة مِنْهُ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَلا يظاهر مجرما جَزَاء لِتِلْك النِّعْمَة الَّتِي أنعم بهَا عَلَيْهِ ، وَلَا هِيَ مركبة من لَا أَن فحذفت الْهمزَة تَخْفِيفًا وَالْألف لالتقاء الساكنين خلافًا للخليل وَلَا أَصْلهَا لَا فأبدلت الْألف نونا خلافًا للفراء."

(٣)إِذَنْ، وهي حرفُ جوابٍ وجزاءٍ ونصبٍ واستقبالٍ، تقولُ "إِذَنْ تُفلِحَ "، جواباً لمن قال "سأجتهدُ " ، وقد سميتْ حرفَ جوابٍ لأنها تقعُ في كلام يكون جواباً لكلام سابقٍ، وسميت حرفَ جزاء، لأن الكلام الداخلة عليه يكون جزاءً لمضمون الكلام السابق، وقد تكون للجواب المحض الذي لا جزاءَ فيه، كأن تقولَ لشخصٍ "إني أحبك "، فيقول "إذنْ أَظنك صادقاً ، فظنكَ الصدقَ فيه ليس فيه معنى الجزاء لقوله "إني أحبكَ " ، وأصلها، عند التحقيق، إما "إذا " الشرطية الظرفية، حذف شرطها وعوض عنه بتنوين العوض، فجرت مجرى الحروف بعد ذلك ونصبوا بها المضارع، لأنه إن قيل لك "آتيك "، فقلت "إذن أَكرمك " ، فالمعنى إذا جئتني، أَو إذا كان الأمر كذلك أكرمك ، وإما مركبة من "إذ " و"إن " المصدرية، فإن

قال قائل "أَزورك "، فقلت "إذن أكرمك " فالأصل "إذ إن تزورني أكرمك " ثم ضمنت معنى الجواب والجزاء.

أَما كتابتها فالشائع أَن تكتب بالنون عاملة ومهملة ، وقيل تكتب بالنون عاملة، وبالألف منونة مهملة ، أَما عند الوقف فالصحيح أَن تبدل نونها أَلفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، كما أَبدلوا نون التوكيد الخفيفة أَلفاً عند الوقف كذلك ، أَما رسمها في المصحف فهو بالألف عاملة ومهملة ، ورسم المصحف لا يقاس عليه، كخط العروضيين.

وهي لا تنصبُ المضارعَ إلا بثلاثة شروطٍ:

الأولُ أَن تكونَ في صدر الكلام، أَي صدرِ جملتها، بحيثُ لا يسبقها شيءٌ له تعلقٌ بها بعدها. وذلك كأن يكونَ ما بعدَها خبراً لما قبلها ونحو "أَنا إذَنْ أُكافِئُكَ " أَو جوابَ شرطٍ، نحوُ "إن تُزرني إذَنْ أَزركَ " أَو جواب قسمَ، نحو "والله إذَنْ لا أَفعلُ " ، فإن قلتَ "إذَنْ والله لا أَفعلَ "، فقدَّمتَ "إذنْ " على القسم، نصبتَ الفعلَ لتصدُّرِها في صدر جملتها.

وإذا سبقتها الواوُ أَو الفاءُ، جاز الرفع وجاز النصبُ ، والرفع هو الغالب، ومن النصب قوله تعالى (في قراءةِ غيرِ السبعة) {وإن كادوا لَيَستفزونكَ من الأرضِ ليُخرجوك منها، وإذاً لا يَلبَثوا خلافَكَ إلا قليلاً } وقوله { أَم لهم نصيبٌ من المُلك، فإذاً لا يؤْتوا الناسَ نَقيراً} وقرأَ السبعةُ {وإذاً لا يلبثون ... وإذاً لا يؤتون} ، بالرفع. وإذا قلت "إن تجتهد تنجح، وإذن تفرح "، جزمت "تفرح "، وأَلغيتَ "إذن "، إن أَردتَ عَطفَه على الجواب "تنجح " ، فيكون التقديرُ "إن تجتهد تنجحْ وتفرحْ "، وذلك لعدم تصدرها، ورفعته أَو نصبتَهُ، إن أَردتَ العطف على جملتي الشرط والجواب معاً، لأنها كالجملة الواحدة ، وإنما جاز الوجهان، لوقوعها بعد الواو ، ويكون العطف من باب الجمل، لا من باب عطف المفردات.

فتكون حينئذٍ صدرَ جملة مستقلة مسبوقة بالواو، فيجوز الوجهان. رفع الفعل ونصبه.

فإن كان شيءٌ من ذلك أَلغيتها ورفعتَ الفعلَ بعدها، إلا إن كان جوابَ شرطِ جازمٍ ، فتجزمُه كما رأَيتَ، ونحو "إن تجتهدْ إذَن تَلْقَ خيراً ، فعدمُ التَّصدير، المانعُ من إعمالها، إنما يكون في

هذه المواضعِ الثلاثة، لا غيرُ.

الثاني أَن يكون الفعلُ بعدها خالصاً للاستقبالِ، فإن قلتَ إذنْ أَظنكَ صادقاً " جواباً لمن قال لك "إني أُحبك "، رفعتَ الفعلَ لأنه للحال.

الثالثُ ألاّ يُفصَلَ بينها وبينَ الفعل بفاصلٍ غيرِ القسمِ و (لا) النافية، فإن قلتَ "إذَنْ هم يقومون بالواجب ". جواباً لمن قال "يجود الأغنياء بالمال في سبيل العلم "، كان الفعلُ مضارعاً، للفصل بينهما بغير الفواصل الجائزة.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروطُ قولك "إذَنْ أَنتظرَك "، في جواب من قال لك (سأزورُك) فإذَنْ هنا مصدَّرةٌ، والفعلُ بعدَها خالصٌ للاستقبال. وليس بينها وبينه فاصل.

فإن فُصلَ بينهما بالقسمِ، أو "لا " النافية، فالفعلُ بعدها منصوبٌ ، فالأولُ نحو "إذَنْ واللهِ أُكرِمَكَ " والثاني نحو "إذَنْ لا أجيئَكَ ".

وأجاز بعضُ النحاةِ الفصلَ بينهما – في حال النصب – بالنداء، نحو "إذَنْ يا زُهيرُ تنجحَ "، جواباً لقوله "سأجتهدُ ". وأَجاز ابنُ عصفورٍ الفصلَ أَيضاً بالظرف والجارّ والمجرور ، فالأولُ نحو "إذَنْ يومَ الجَمعةِ أجيئَكَ " والثاني نحو "إذَنْ بالجِدّ تبلُغَ المجدَ ". وقد جمعَ بعضُهمُ شروط إعمالها والفواصلَ الجائزةَ بقوله :

أَعملْ "إذَنْ " إذا أتتكَ أَوَّلا ... وسُقتَ فعلا بعدها مُستّقبلا

واحذَر، إذا أَعملتَها، أَن تفصِلا ... إلاّ بِحلَفٍ أو نداءٍ أَو بِلا

وافصِلْ بِظرفٍ أو بمجرورٍ على ... رأيِ ابنِ عُصفورٍ رئيسِ النُّبلا

وبعضهم يُهملُ "إذن "، معَ استيفائها شروطَ العمل، حكى ذلك سيبويه عن بعض العرب. وذلك هو القياس؛ لأن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصَّة. و"إذن " غيرُ مختصَّةٍ، لأنها تباشرُ الأفعال، كما علمتَ، والأسماءَ، مثل "أَأَنتَ تُكرِمُ اليتيمَ؟ إذن أنتَ رجلٌ كريمٌ " .

كتب ابن هشام في مغنيه عنها : إذن فيها مسائل :

الأولى في نوعها قال الجمهور هي حرف وقيل اسم والأصل في إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك

ثم حذفت الجملة وعوض التنوين عنها وأضمرت أن وعلى القول الأول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها

المسألة الثانية في معناها قال سيبوية معناها الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع وقال أبو علي الفارسي في الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال لك أحبك فتقول إذن أظنك صادقا إذ لا مجازاة هنا ضرورة اه

والأكثر أن تكون جوابا لإن أو لو ظاهرتين أو مقدرتين، والمقدر نحو أن يقال آتيك فتقول إذن أكرمك أي إن أتيتني إذن أكرمك وقال الله تعالى﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ٩١﴾ [المؤمنون: ٩١] قال الفراء حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة إن لم تكن ظاهرة

المسألة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لأنها كنون لن وإن روي عن المازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا وتبعه ابن خروف

المسألة الرابعة في عملها وهو نصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالها أو انفصالها بالقسم أو بلا النافية يقال آتيك فتقول إذن أكرمَك ولو قلت أنا إذن قلت أكرمُك بالرفع لفوات التصدير .

ولو قلت إذن يا عبد الله قلت أكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع ولو قيل لك أحبك فقلت إذن أظنك صادقا رفعت لأنه حال

تنبيه : قال جماعة من النحويين إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان نحو ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٦] ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣] وقرئ شاذا بالنصب فيهما والتحقيق أنه إذا قيل إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول ، ومثل ذلك زيد يقوم وإذن أحسن إليه إن عطفت على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالمذهبان

(٤) كي، وهي حرف مَصدريَّةٍ ونصبٍ واستقبال. فهي مثل "أنْ "، تجعل ما بعدها في تأويل مصدر. فإذا قلتَ "جئتُ اليك أتعلَّمَ"، فالتأويلُ "جئتُ للتعلُّم" وما بعدها مؤَوَّل بمصدرٍ مجرورٍ باللاّم.

والغالبُ أن تسبقها لامُ الجرِّ المُفيدةُ للتعليل، نحو﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ فإن لم تسبقها، فهي مُقدَّرةٌ، نحو "استقِم كيْ تُفلحَ "

ويكون المصدرُ المؤوَّلُ حينئذ في موضع الجرّ باللام المقدَّرة، أَيكونُ منصوباً على نزع الخافض.

وقال ابن هشام : وَإِنَّمَا تكون ناصبة إذا كَانَت مَصْدَرِيَّة بِمَنْزِلَة أَن ، وَإِنَّمَا تكون كَذَلِك إِذا دخلت عَلَيْهَا اللَّام لفظا كَقَوْلِه تَعَالَى ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ ﴾ [الحديد: ٢٣] ، ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ [الأحزاب: ٣٧] أَو تَقْدِيرا نَحْو جِئْتُك كي تكرمني إِذا قدرت أَن الأَصْل لكَي وَأَنَّك حذفت اللَّام اسْتغْنَاء عَنْهَا بنيتها فَإِن تقدر اللَّام كَانَت كي حرف جر بِمَنْزِلَة اللَّام فِي الدّلَالَة على التَّعْلِيل وَكَانَت أَن مضمرة بعْدهَا إضمارا لَازِما .

وقال في مغني اللبيب كي على ثلاثة أوجه :

أحدها أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله : كي تجنحون ...

أراد كيف فحذف الفاء كما قال بعضهم سو أفعل يريد سوف

الثاني أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم

في السؤال عن العلة كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية في قوله

(إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ... يرجى الفتى كيما يضر وينفع)

وقيل ما كافة وعلى أن المصدرية مضمرة نحو جئتك كي تكرمني إذا قدرت النصب بأن

الثالث أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا وذلك في نحو (لكيلا تأسوا) ويؤيده صحة حلول أن محلها ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل ومن ذلك جئتك كي تكرمني وقوله تعالى (كيلا يكون دولة) إذا قدرت اللام قبلها فإن لم تقدر فهي تعليلية جارة ويجب حينئذ إضمار أن بعدها .

وعن الأخفش أن كي جارة دائما وأن النصب بعدها بـ أن ظاهرة أو مضمرة ويرده نحو (لكيلا تأسوا) فإن زعم أن كي تأكيد للام .. رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين أنها ناصبة دائما ويرده قولهم كيمه كما يقولون لمه لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه وأجابوا .. بأن الأصل كي يفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير (وجوه يومئذ ناضرة) فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا أي كيما يسجد وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه

تنبيه

إذا قيل جئت لتكرمني بالنصب فالنصب بأن مضمرة وجوز أبو سعيد كون المضمر كي والأول أولى لأن أن أمكن في عمل النصب من غيرها فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة

أن المضمرة

النّصبُ بأنْ مُضْمرةً

قد اختصت أن من بين أخواتها بأنها تنصبُ ظاهرةً، نحو ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٨] ومُقدَّرةً، نحو ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾ [النساء: ٢٦] أي لأن يُبينَ لكم.

وإِضمارها على ضربينِ جائزٍ وواجبٍ.

(١) إضمار أن جوازاً تقَدَّر "أنْ " جوازاً بعد ستةِ أحرفٍ

(١) لامُ كي (وتسمى لامَ التعليل أيضاً، وهي اللام الجارّة ، التي يكونُ ما بعدها علةً لما قبلها وسبباً له، فيكون ما قبلها مقصوداً لحصول ما بعدها، نحو ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤] وإنما يجوزُ إضمار (أن) بعدها إذا لم تقترن بلا النافية أو الزائدة.

فإن اقترنت بإحداهما ، وجب إظهارُها، فالنافية نحو ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [النساء: ١٦٥] والزائدة نحو ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩]

(٢) لام العاقبةِ، وهي "اللام الجارَّة التي يكونُ ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له، لا علةً في حصوله، وسبباً في الإقدام عليه، كما في لام كِي. وتسمى لام الصيرورة، ولامَ المآل، ولام النتيجة أيضاً"، نحو ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]

والفعل بعد هاتين اللامين، في تأويل مصدر مجرور بهما ، و"أن " المقدرة هي التي سبكته في المصدر، فتقدير قولك جئت لأتعلم (جئت للتعلم) . والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما.

واعلم أن الكوفيين يقولون إن النصب إنما هو بلام كي ولام العاقبة ، لا بأن مضمرة ، وهو مذهب سهل خال من التكلف.

الواو والفاءُ وثم وأو العاطفات إنما ينصب الفعل بعدهن بأن مضمرة، إذا لزم عطفه على اسمٍ محضٍ، أي جامد غير مشتق، وليس في تأويل الفعل، كالمصدر وغيره من الأسماء الجامدة، لأن الفعل لا يُعطفُ إلا على الفعل، أو على اسم هو في معنى الفعل وتأويله، كأسماء الأفعال والصفات التي في الفعل فإن وقع الفعلُ في موضع اقتضى فيه عطفَه على اسمٍ محضٍ قُدّرت (أَن) بينه وبين حرف العطف، وكان المصدرُ المؤوّل بها هو المعطوف على اسم قبلها.

فمثالُ الواو "يأبى الشجاعُ الفرارَ ويَسلمَ " ، أي "وأن يَسلمَ "، والتأويلُ "يأبى الفرار، والسلامة "، ونحو "لولا الله ويلطفَ بي لهلكتُ " أي وأن يلطُف بي ، والتأويل لولا الله ولطفهُ بي.

ومثالُ الفاء "تعبُك، فَتنالَ المجدَ، خيرٌ من راحتك فتحرمَ القصدَ "، أي "خيرٌ من راحتك فحرمانك القصدَ ".

ومثال (ثم) "يرضى الجبانُ بالهوان ثم يَسلَم "، أي "يرضى بالهوان ثم السلامةِ "

ومثال (أَو) "الموتُ أَو يبلغَ الإنسانُ مأمَلَهُ أَفضلُ " أي "الموت أَو بُلوغهُ الأملَ أَفضلُ "

فإنْ في جميع ما تقدم، مقدَّرة ، والفعل منصوب بها، وهو مؤَوَّلٌ بمصدر معطوف على الاسم قبلهُ، كما رأَيت.

(٢) إضمار "أن " وجوباً

تُقدَّرُ (أنْ) وجوباً بعد خمسة أحرف

(١) لام الجحود ، وهي لامُ الجر التي تقع بعد (ما كان) أو (لم يكن) الناقصتين"، ﴿فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ﴾ [الروم: ٩] ونحو ﴿لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ﴾ [النساء: ١٦٨]

(فيظلم ويغفر منصوبان بأن مضمرة وجوباً، والفعل بعدها مؤول بمصدر مجرور باللام ، وخبر كان ويكن مقدر، والجار والمجرور متعلقان بخبرها المقدر والتقدير "ما كان الله مريداً لظلمهم، ولم يكن مريداً لتعذيبهم ".

فإن كانتا تامتين، جاز إظهار (أن) بعدها، لأنها حينئذ لام التعليل نحو "ما كان الإنسانُ ليعصيَ رَبَّهُ، أَو لأن يعصيهُ "، أَي ما وُجد ليعصيه

(٢) فاء السببِيّة "وهي التي تفيد أَن ما قبلها سببٌ لما بعدها، وأَن ما بعدها مسببٌ عما قَبلها "، كقوله تعالى﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ﴾ [طه: ٨١]

(فإن لم تكن الفاء للسببية، بل كانت للعطف على الفعل قبلها، أو كانت للاستئناف لم ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة ، بل يعرب في الحالة الأولى بإعراب ما عطف عليه، كقوله تعالى ﴿وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦] ، أي ليس هناك إذن لهم ولا اعتذار منهم ويرفع في الحالة الأخرى، كقوله سبحانه ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن

﴿فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] أي "فهو يكون إذا أَراده " فجملة "يكون " ليست داخلة في مقول القول، بل هي جملة مستقلة مستأنفة.

(٣) واو المعيّةِ "وهي التي تُفيدُ حصولَ ما قبلها مع ما بعدها، فهي بمعنى (مَعَ) تُفيد المصاحبةَ" كقول الشاعر :

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ ... عارٌ عليكَ، إذا فعَلتَ، عظيم

(فإن لم تكون الواو للمعية، بل كانت للعطف، أو للاستئناف، فيعرب الفعل بعدها في الحالة الأولى، بإعراب ما قبله، نحو "لا تكذب وتعاشر الكاذبين " ، أي ولا تعاشرهم. ويرفع في الحالة الأخرى، نحو "لا تعص الله ويراك "، أي وهو يراك. والمعنى هو يراك، فلا تعصه، فالواو ليست لمعية، ولا للعطف، بل هي للاستئناف.

وخلاصة القول إن إعراب الفعل بعد الفاء والواو يتوقف على مراد القائل فإن أراد السببية ، فالنصب. وإن أراد العطف، فالإعراب بحسب المعطوف عليه .

وإن لم يرد هذا ولا ذاك، بل أراد استئناف جملة جديدة، فالرفع ليس المراد بالاستئناف قطع الارتباط بين الجمل في المعنى بل المراد الارتباط اللفظي، أي الإعرابي. واعلم أن المروي من ذلك، من آية أو شعر، ينطق به على روايته وقد تحتمل الأوجه الثلاثة في كلام واحد، وقد مثلوا له بقولهم "لا تأكل السمك وتشرب اللبن ". فإن أردت النهي عن الأمرين معاً، جزمت ما بعد الواو، لا تأكلْ السمكَ وتشربْ اللبنَ لأنها حينئذ للعطف.

وإن أردت النهي عن الجمع بينهما، نصبت ما بعدها، لا تأكلْ السمكَ وتشربَ اللبنَ لأنها حينئذ للمعية.

وإن أردت النهي عن الأول وحده، وإباحة الآخر، رفعت ما بعدها لا تأكلْ السمكَ وتشربُ اللبنَ لأنها حينئذ للاستئناف ويكون المعنى "لا تأكل السمك، ولك أن تشرب اللبن ".

والواو والفاءُ هاتانِ لا تُقدَّر (أنْ) بعدهما إلا إذا وقعتا في جواب نفي أو طلبٍ فمثالُ النفي مع الفاء: "لم تَرحمْ فتُرحمَ " ومثال الطلب معها: "هل ترحمون فتُرحموا؟ ". ومثال النفي مع الواو: "لا نأمرُ بالخير ونُعرِضَ عنه " ومثال الطلب معها: "لا تأمروا بالخير وتعرضوا عنه "

فإن لم يسبقها نفيٌ أو طلبٌ، فالمضارعُ مرفوعٌ، ولا تقدَّرُ (أنْ) ، نحو

"يُكرمُ الأستاذُ المجتهدَ، فيخجَلُ الكسلانُ"، ونحو: "الشمسُ طالعةٌ وينزلُ المطرُ " .

وشرطُ النفيِ أن يكون نفياً محضاً، فإن كان في معنى الإثبات، لم تُقدَّرْ بعده (أن) فيكونُ الفعل مرفوعاً، نحو "ما تزالُ تجتهدُ فتتقدَّمُ " إذِ المعنى أنت ثابتٌ على الاجتهاد. ونحو (ما تجيئنا إلا فنكرمُكَ) . فالنفي منتقضٌ بإلاّ، إذِ المعنى إثبات المجيء.

ولا فرق بين أن يكون النفيُ بالحرف، نحو (لم يجتهد فيُفلحَ أو بالفعل، نحو (ليس الجهل محموداً فتُقبلَ عليه) ، أو بالإسم، نحو الحلمُ غيرُ مذموم فتَنْفِرَ منه.

ويُلحَقُ بالنفي التَّشبيهُ المرادُ به النفي والإنكارُ، نحو كأنَّك رئيسُنا فنُطيعَكَ!، أي ما أنتَ رئيسنا.

وكذا ما أفاد التَّقليل. نحو (قد يجودُ البخيلُ فيُمدَحَ) أو النفيَ، نحو (قلَّما تجتهدُ فتنجَحَ) .

والمرادُ بالطَّلبِ الأمرُ بالصيغة أو باللامِ، والنهيُ، والاستفهام، والتّمنِّي والترجّي، والعَرْضُ، والتَّحضيضُ.

وجمعهم أحد الفضلاء شعرا فقال :

مر وادع وانهُ وسل واعرض لحضهم... تمن وارج كذاك النفي قد كملا

أما ما يَدلُّ على معنى الأمر بغير صيغة الأمر أو لامِ الأمر (كاسم فعلِ الأمر) ، نحو (صَهْ، فينامُ الناسُ) . أو المصدرِ النائبِ عن فعل الأمر، نحو (سُكوتاً، فينامُ الناس) ، أو ما لفظُه خَبر ومعناهُ الطلب، نحو "حَسبُكَ الحديثُ، فينامُ الناسُ " ، فلا تُقدَّر "أن " بعده. ويكونُ الفعل مرفوعاً على أصحِّ مذاهبِ النحاة ، وأجازَ الكسائيُّ نصبَهُ في كل ذلك ، وليس ببعيد من الصواب.

والفعلُ المنصوب بأن مَضمَرةً وجوباً، بعد الفاءِ والواو هاتين، مؤوَّل بمصدرٍ يُعطفُ على المصدرِ المسبوكِ من الفعل المتقدم. فإذا قلت "زُرني فأكرمَكَ، ولا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثله " فالتقديرُ "لِيكنْ منك زيارةٌ لي فإكرامٌ مني إيَّاكَ، ولا يكن منك نهيٌ عن خلق واتيان مثلهِ ".

واعلم أنه إذا سقطت فاء السببية هذه بعد ما يدل على الطلب، يجزم الفعل بعد سقوطها إن قصد بقاء ارتباط ما بعدها بما قبلها ارتباط فعل الشرط بجزائه ، فإن أسقطت الفاء في قولك "اجتهد فتنجح " ، قيل "اجتهد تنجح " ، ومنه قوله تعالى ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] فإذا أردت الاستئناف، رفعت الفعل، نحو عدل، ينزل المطر، فليس المراد أن تعجل بنزول المطر. وكذا إذا كانت الجملة نعتاً لما قبلها، كقولك "صاحب رجلا يدلك على الله. ومنه قوله ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥-٦] أي ولياً وارثاً لي ، وقد قرئت الآية بالجزم أيضاً، على معنى "إن يهب لي ولياً يرثني". وكذا إذا كانت الجملة في موضع الحال فإنك ترفع الفعل، نحو "قل الحق لا تبالي اللائمين " أي غير مبال بهم.

ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] ، أي مستكثراً .

(٤) حتى وهي "حتى الجارَّةُ، التي بمعنى "إلى " أو لامِ التعليل. فالأول نحو ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] ". والثاني نحو "أطعِ الله حتى تَفوزَ برضاهُ " أي إلى أن يرجعَ، ولتفوز.

ويُشترط في نصب الفعل بعدها بأن مضمرة، أن يكون مستقبلاً، أمّا بالنسبة إلى كلام التكلم، واما بالنسبة إلى ما قبلها ، ثم إن كان الاستقبالُ بالنسبة إلى زمان التكلم وإلى ما قبلها، وجب النصبُ لأنّ الفعلَ مُستقبلٌ حقيقةً، نحو صُمْ حتى تَغيبَ الشمس " فغياب الشمس مُستقبلٌ بالنسبة إلى كلام المتكلم، وهو أيضاً مستقبلٌ بالنسبة إلى الصيام، وإن كان الاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها فقطْ، جاز النصب وجاز الرفع. وقد قُرِئَ قوله ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ

﴿ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] حتى يقولَ الرسولُ بالنصب بأن مضمرةً، باعتبار استقبال الفعل بالنسبة إلى ما قبله لأن زلزالهم سابقٌ على قول الرسول ، وبالرفع على عدم تقدير "أن "، باعتبار، أن الفعل ليس مستقبلا حقيقةً ؛ لأنَّ قول الرسول وقع قبل حكايةِ قوله، فهو ماضٍ بالنسبة إلى وقت التكلُّم؛ لأنه حكايةُ حالٍ ماضية و"أن " لا تدخل إلا على المستقبل.

فإن أريدَ بالفعل معنى الحال، فلا تُقدَّر "أن، بل يُرفع الفعل بعدها قطعاً، لأنها موضوعةٌ للاستقبال، نحو "ناموا حتى ما يستيقظون "، ومنه قولهم "مرض زيدٌ حتى ما يَرجونهُ "

وتكون "حتى " حينئذٍ حرفَ ابتداءٍ والفعل بعدها مرفوعٌ للتجرد من الناصب والجازم ، وحتى الابتدائية حرفٌ تُبتدأُ به الجُمَلُ ، والجملةُ بعدها متسأنَفة، لا محل لها من الإعراب.

وعلامة كون الفعل للحال أن يصلح وضعُ الفاء في موضع حتى ، فإذا قلت "ناموا فلا يستيقظون، ومرض زيد فلا يرجونه "، صحَّ ذلك.

(٥) أو. ولا تُضمَرُ بعدها (أن) إلا أن يَصلُحَ في موضعها (إلى) أو (إلاّ) الاستثنائية، واعلم أن تأويل "أو " بإلى أو إلا. إنما هو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون الإعراب

أما التقدير الإعرابي باعتبار التركيب فهو أن يؤول الفعل قبل "أو " بمصدر يعطف عليه المصدر المسبوك بعدها بأن المضمرة، وإنما أول ما قبل "أو " بمصدر لئلا يلزم عطف الاسم (وهو المصدر المسبوك بأن المقدرة على الفعل، وذلك ممنوع) .

شُذوذ حذف أنْ

لا تَعمل "أن " مُقدَّرة إلا في المواضع التي سبقَ ذِكرُها ، وقد ورد حذفُها ونصب الفعلِ بعدها في غير ما سبق الكلام عليه، ومن ذلك قولهم "مُرْهُ يَحفِرَها " و"خُذِ اللصَّ قبل يأخذَكَ " ، والمثل "تَسمعَ بالمُعَيدِيّ خيرٌ من أن تراه

أي أن يحفرَها، وأن يأخذكَ، وأن تسمَع، والفصيحُ أن يُرفعَ الفعلُ بعد حذفِ "أن "، لأنَّ الحرفَ عاملٌ ضعيفٌ، فإذا حذفَ بطلَ عملُه ، ومن الرفع بعد حذفها قوله تعالى ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ

يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾ [الروم: ٢٤] ، وقوله ﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤] ، والأصلُ "أن يريكم، وأن أعبد ".

امثلة على ما تقدم :

الحرف الأول: لام الجحود "لام التعليل، لام العاقبة": غداة الهزيمةِ لم يكنْ هناك عربيٌّ ليقْبَلَ العارَ

وما كان أحدٌ ليتوقّعَ أن يحدُثَ ما حَدث. "لام الجحود ".

لكن اليهود بيَّتُوا الغدرَ ليُفاجئونا. "التعليل".

فهاجموا مواقعَ الطيرانِ لينتصروا انتصارًا رخيصًا مُذهِلا. " العاقبة".

لام الجحود: الجحود معناه: شده الإنكار والرفض، ولام الجحود تفيد النفي المؤكد.

وتحدد نحويا بأنها هي التي تقع بعد "مَا كَانَ " أو بعد "لَم يَكُنْ " .

ومن البيّن أن "ما كان " نفي، وأيضا "لم يكن " نفي، فتأتي اللام بعد ذلك مفيدة تأكيد النفي، كقولك: "لم أكن منافقًا لأكذِبَ وما كنت نمَّامًا لأفسِدَ ما بين الناس "

وهذه اللام تضمر "أن " بعدها وجوبا، فالفعل منصوب "بأن المضمرة هذا.. وتستعمل اللام

أيضًا مع المضارع الاستعمالين الآتيين:

لام التعليل: وهي التي يكون ما بعدها سببا فيما قبلها، إذ تفيد أن ما قبلها يترتب على ما بعدها، كقولنا: "جاهد الرسولُ ليُسلمَ النَّاس، ورفض الطغاةُ ليعاندوه "

لام العاقبة: وتسمى أيضا "لام الصّيرورة " و "لام المآل " وهي التي يكون ما بعدها غير متوقع بالنسبة لما قبلها، فهو أمر مفاجئ لم يكن منتظرا كالمثال السابق "هاجمت إسرائيلُ لتنتصرَ انتصارا رخيصا مذهلا " فالانتصار -بهذا الوصف- كان مفاجأة بالنسبة للهجوم .

الحرف الثاني: حتّى حرف جر: سنجاهدُ حتى الرمقِ الأخير./ وسنحرّرُ أرضَنا حتى آخرِ شبرٍ فيها.

فهي في ذلك حرف جر مثل "إلى " ولها شروط خاصة .

حرف عطف: وَسِعَ قلبُ الرّسولِ كلَّ النَّاسِ حتّى العصاةَ./ وشمِلَ عدلُ عمرَ الرّعية حتى الظلمةَ. فهي هنا حرف عطف، وما بعدها تابع لما قبلها، ولها صفات خاصة .

حرف ابتداء: راقتْ سهرةُ الليلة حتّى السّهادُ شائقٌ./ وطالتْ سهرَتُنا حتى انصرفنا في الفجر. / وكان الكونُ ساكِنًا حتى يتجاوَبُ فيه الصمتُ.

ففي هذه الأمثلة جميعا وقع بعد الحرف "حتّى " جملة اسمية أو جملة فعلية، فعلها ماض أو مضارع مرفوع، فهي في كل ذلك حرف ابتداء.

هذا وقد وقفت كتب النحو عند المضارع المرفوع بعد "حتى" – في باب إعراب المضارع– فوضعوا من شروطه ما تلخصه العبارة الآتية "أن يكون ما قبلها سببا فيما بعدها، وأن يكون المقصود بالفعل المضارع بعدها الزمن الحالي بالنسبة للمتكلم ".

وبالتطبيق على المثال السابق يتضح أن الفعل في "يتجاوبُ فيه الصمت " سببه "سكون الكون " وأن هذا الفعل صاحب ما قبله، فهو يحدث معه، وهو أيضًا صاحب وقت المتكلم به، إذ نطقت هذه الجملة بعد سهرة شائقة بين أصدقاء خرجوا بعدها يجوبون الشوارع في صمت الفجر.

هذا ويمثل النحاة للفعل المضارع المرفوع بمثال مشهور هو "مرِض زيد حتى لا يرجونه " .

إعراب: مرض زيد حتى لا يرجونه .

مرض: فعل ماض مبني على الفتح، زيد: فاعل مرفوع بالضمة، حتى حرف ابتداء، لا: حرف نفي، يرجونه: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل، وضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب.

حتى ما ينصب بعدها المضارع: يناقشُ القاضي الأدلة حتى تظهر الحقيقة./ وكلُّ إنسانٍ بريءٌ حتى تثبت إدانَتُه./ وكلُّ متّهمٍ تحت الشك حتى تبرأ سَاحَتُه.

في هذه الأمثلة ينصب الفعل بعد "حتى " باعتبارها حرف جر والفعل منصوب "بأنْ " مضمرة على ما هو رأي جمهور النحاة، أو باعتبار "حتى" حرفا ينصب المضارع على ما هو رأي الكوفيين، وقد اشترط لنصب المضارع بعدها شرط مهم تلخصه العبارة التالية "أن يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا بالنسبة لما قبلها، سواء أكان مسببا عنه أم لا ".

وبتأمل الأمثلة السابقة يتضح فيها جميعا أن ما بعد "حتى" مستقبل بالنسبة لما قبلها، وربما يكون مستقبلا أيضا بالنسبة للمتكلم، مما يحدده ظروف النطق بها.

ومن شواهد هذا الاستعمال الرابع ما يلي: قول القرآن: {وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ}.

قول القرآن: {قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى}.

الناحية الثانية معاني "حتى " مع نصب المضارع.

سأسهرُ الليلَ حتى يطلعَ الصباح "بمعنى: إلى "./ وسأصابرُ السّفيه حتى يفارِقَ "بمعنى: إلى "./ سأعملُ بجدٍّ حتى أتفوّقَ "بمعنى: كي " ./ وأؤدي الواجبَ حتى أرضي ضميري "بمعنى: كي ".

الحرف "حتى" الذي ينصب بعده المضارع يأتي بالمعاني الآتية:

أ- بمعنى "إلى " إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها، كما هو واضح في المثالين الأولين، ومن ذلك ما يمثل به النحاة من قولهم: "لأسيرَنَّ حتى تطلُعَ الشمس ".

ب- بمعنى "كي " إذا كان ما قبلها سببا فيما بعدها، كما هو واضح في المثالين الأخيرين، ومن ذلك ما يمثل به النحاة من قولهم: "أَسْلِمْ حتى تدخُلَ الجنة ".

ج- قد تصلح للمعنيين السابقين جميعا إذا كان الظرف اللغوي الذي ورد فيه الكلام صالحا لهما.

الحرف الثالث: أوْ: أتقنُ عملي بإخلاصٍ أو أرضِيَ ضميري. "بمعنى إلى "./ وأناضِلُ ضدَّ الزَّيف أو تنجليَ الحقيقة. "بمعنى إلى "./ لا أتركُ ما أقتنعُ به أو يثبتَ أنه خطأ. "بمعنى إلَّا " ./ وأصدِّقُ حديثَ النصحِ أو أحِسَّ غشه. "بمعنى إلَّا ".

يأتي هذا الحرف في اللغة وبعده الفعل المضارع المنصوب، وفي هذه الحالة يكون له المعنيان التاليان:

أ- أن تكون بمعنى "إلى " إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها، ويمثل له النحاة بقولهم:

"لألْزَمَنَّك أو تقضيَني حقّي "

ب- أن تكون بمعنى "إلا " إذا كان ما بعدها مستدركًا على ما قبلها، ويمثل له النحاة بقولهم:

"لأقتلَنَّ الكافِرَ أو يُسْلِمَ "

قال علماء النحو: إنها تعطف مصدرا مؤولا على مصدر متوهم، والمؤول يجيء من "أن " المضمرة والفعل بعدها، والمتوهم يتخيل مما قبلها.

الحرف الرابع: فاء السببية: هل نتعلمُ من الماضي فنعتبرَ في الحاضر!!/ الحقيقة: أن بعضنا لا يتعلَّمُ منه فيقعَ في الخطأ./ فهلَّا أخذنا حِذْرَنا فنتجنَّبَ العَثَرات

اسمها "فاء السببية" لأن ما بعدها يترتب على ما قبلها، أو بعبارة أقرب يتسبب عما قبلها، كما هو ملاحظ من أن "الاعتبار في الحاضر " يترتب على "التعلم من الماضي" في المثال الأول، وكذلك "الوقوع في الخطأ " الذي يترتب على "عدم التعلم من الماضي " وهكذا.

وهذه الفاء يأتي المضارع بعدها منصوبا - على الرأي الشائع- بأن مضمرة وجوبا، وإنما يكون ذلك إذا سبقها ما يلي:

أ- الطلب بأنواعه المختلفة "الأمر، النهي، الدعاء، الاستفهام، العرض، التحضيض، التمني، الرجاء ".

ب- النفي.

ومما ورد شاهدا لذلك ما يلي:

- قول القرآن عن أهل النار: {لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا}.

- قول القرآن: {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً}.

الحرف الخامس: واو المعية:

الإنسانُ الذكيُّ لا يعتدي على الناس ويأخُذَ حِذْرَه منهم./ فلا تُسَالِمِ النَّاسَ وتأمنهم، فإنّ ذلكَ بَلاهَة.

تسمى "واو المعية" ومعناها: مصاحبة ما بعدها لما قبلها، وعلامتها أن يصح وضع كلمة "مع " مكانها، ولا يختل المعنى.

هذه الواو ينصب المضارع بعدها – على ما هو الشائع- بأن مضمرة وجوبا في المواضع نفسها التي ترد فيها فاء السببية، وهي جمل النفي والطلب ومما ورد لذلك الشواهد الآتية:

- من القرآن: {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ}

إضمار "أنْ " جوازا:

لولا الضميرُ فيزجُرَ العُصَاةَ لتمادَوا في الشر./ ولولا الحربُ ويرتدعَ الطّغاةُ لعمَّتْ الفوضى./ ومن دلائلِ الإيمانِ مجاهدةُ المرءِ نفسَه أو يحاولَ هذه المجاهدة./ ومن المفيد في الحياة استقامة خلق الإنسان ثم يداوم على ذلك.

في الأمثلة السابقة أفعال مضارعة منصوبة هي على التوالي "يزجر، يرتدع، يحاول، يداوم " وبمعاودة النظر لهذه الجمل يتضح الآتي:

أ- أن الفعل قد جاء بعد أحد حروف العطف الأربعة "الواو، الفاء، أو، ثم ".

ب- أنه قد سبقه اسم معطوف عليه هو على التوالي في الأمثلة "الضمير، الحرب، مجاهدة، استقامة ".

قال النحاة: ولا بد أن يكون هذا الاسم -المعطوف عليه- خالصا من التأويل بالفعل ا. هـ.

ومعنى هذا أنه لا يصح وضع الفعل موضعه، وغالبا ما يكون مصدرًا أو اسم ذات.

وبناء على ذلك: فالفعل المضارع الذي يرد بعد أحد حروف العطف الأربعة السابق ذكرها ، ويتقدم عليه الاسم الخالص معطوفا عليه ، هذا المضارع ينصب -على ما هو الشائع- بأن مضمرة جوازًا، ويصحّ إظهارها في الكلام ومن ذلك الشواهد التالية:

قول القرآن: {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً}

قول ميسون بنت بَحْدَل زوج معاوية تشكو حياة الترف:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقرّ عيني ... أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوف

الشاهد: في الشطر الأول "لبس عباءة وتقر عيني " فقد نصب الفعل "تقر " بأن مضمرة جوازا بعد واو العطف، وسبقه اسم خالص وهو المصدر "لبس " .

جوازم الفعل المضارع

يُجزَمُ المضارع إذا سبقته إحدى الجوازم. وهي قسمان. قسم يجزم فعلا واحداً، وقسم يجزم فعلين وجزمُه إما لفظيٌّ، إن كان معرباً ، وإما محلي، إن كان مبنيًّا، نحو "لا تشْتغِلَنَّ بغير النافع ".

١- الجزم في جواب الطلب.

٢- ما يجزم فعلا واحدًا "لَمْ، لَمَّا، لام الطلب، لا الطلبية ".

٣- ما يجزم فعلين "إنْ، إذْ مَا، مَنْ، مَا، مَهْمَا، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، أَنَّى، حَيْثُمَا ".

٤- من المسائل المهمة في الجملة الشرطية ما يلي:

أ- اقتران جواب الشرط بالفاء.

ب- العطف "بالواو، الفاء " بين الشرط والجزاء أو بعدهما.

ج- اجتماع الشرط والقسم.

د- الحذف في أجزاء الجملة الشرطية.

٥- أدوات الشرط غير الجازمة.

الجازم فعلا واحداً

الجازم فعلا واحداً أربعةُ أحرفٍ وهي "لم ولما ولامُ الأمر ولا الناهية"

لم ولما تُسمّيانِ حرفيْ نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ، لأنها تَنفيان المضارعَ، وتجزِمانهِ، وتقلبانِ زمانَه من الحال أو الاستقبال إلى المضيّ، فإن قلتَ "لم أكتبْ" أو "لّما أكتُبْ"، كان المعنى أنكَ ما كتبتَ فيما مضى. وتدخل على كل منهما همزة الاستفهام

والفرق بين "لم ولّما" من أربعة أوجهٍ

(١) أنّ "لم " للنفي المُطلَقِ، فلا يجب استمرارُ نفيِ مصحوبها إلى الحال، بل يجوز الاستمرار، كقوله تعالى ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] ، ويجوز عَدَمه، ولذلك يصِحُّ أن تقول "لم أفعل ثمَّ فعلت "

وأما "لمّا " فهي للنفي المستغرق جميع أجزاء الزمانِ الماضي، حتى يَتصل بِالحالِ، ولذلك لا

يصحُّ أن تقول "لمّا أفعلْ ثم فعلت " ، لأنَّ معنى قولكَ "لمّا أفعل" أنك لم تفعل حتى الآن، وقولك "ثم فعلتُ" يناقضُ ذلك. لهذا تُسمّى "حرفَ استغراقٍ" أيضاً لأن النفي بها يستغرق الزمانَ الماضيَ كله.

(٢) أن المنفي بلم لا يتوقَّع حصوله، والمنفيَّ بِلمّا مُتوقَّع الحصول، فإذا قلتَ "لمّا أسافِرْ " فسفركَ مُنتظَرٌ.

(٣) يجوز وقوع "لم " بعد أَداةِ شرط، نحو "إن لم تجتهد تندم ". ولا يجوز وقوع "لمّا " بعدها.

(٤) يجوز حذفُ مجزومِ "لَّما " ، نحو "قاربت المدينة ولَّما " ، أَي "لوما أُدخلْها ".

ولا يجوز ذلك في مجزوم "لم " ، إلا في الضرورة، كقول الشاعر

احفَظْ وَديعَتَكَ التي استُودعتَها ... يومَ الأَعازِبِ، انْ وَصلتَ وانْ لم

أي "وإن لم تَصِلْ " ويُروى "إن وُصِلْتَ " بالمجهول، فيكون التقديرُ (وإنْ لم توصَلْ) ، قال العينيُّ وهو الصواب.

ولامُ الأمرِ يُطلَبُ بها إحداثُ فعلٍ، نحو ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]

ولا الناهية يُطلَبُ بها تركُه، نحو (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا) [الإسراء: ٢٩]

الشعب الواعي من لم ينخدع بالمظاهر والكذب./ لكن: ألم نكذبْ على أنفسنا حتى فاجأتنا الحقيقة؟/ وألّا ننافق الأقوياءَ ونُغْفَلْ صوتَ العقل؟/ ومع ذلك فلَّما نفقدْ كلَّ الأملِ بعد./ لم ينقطعْ نزولُ المطرِ .. لم يقبضْ أحدٌ على اللصِ .. بَنَى الأمير قصرا ولم يسكنْهُ./ كَبَرَ الْغُلامُ وَلَّما يتهذبْ. . ذهَبَ الرَّسُولُ ولّما يعدْ. .طَابَ الزَّرْعُ ولّما يحصدْ./ لتجتنبْ كَثْرَةَ الْمِزَاحِ. . ليفتحْ عَلِيٌّ النَّافِذَةَ./ ليتقنْ كلُّ إِنْسانٍ عَمَله. . ليوقرْ صغيرُكُم كبيرَكُمْ./ ليتمسك الأحرارُ بحريتهم. . وليدافعوا عنها بكل ما يستطيعون./ فلا تعتدِ على حرياتِ الآخرين. . ولا تترك غيرَك يعتدي على حريتك.

فوائد

(١) لما الداخلة على الفعل الماضي، ليست نافية جازمة، وإنما هي بمعنى "حين" فإذا قلت "لما اجتهد أكرمته ". فالمعنى حين اجتهد أكرمته. ومن الخطأ إدخالها على المضارع اذا أريد بها معنى "حين "، فلا يقال "لما يجتهد أكرمه" بل الصواب أن يقال "حين يجتهد"، لأنها لا تسبق المضارع إلا اذا كانت نافية جازمة.

(٢) لام الأمر مكسورة، إلا إذا وقعت بعد الواو والفاء فالأكثر تسكينها، نحو ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ وقد تسكن بعد "ثم ".

(٣) تدخل لام الأمر على فعل الغائب معلوماً ومجهولاً، وعلى المخاطب والمتكلم المجهولين وتدخل "لا الناهية على الغائب والمخاطب معلومين ومجهولين. وعلى المتكلم المجهول. ويقل دخولهما على المتكلم المفرد المعلوم. فإن كان مع المتكلم غيره، فدخولهما عليه أهون وأيسر، نحو ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢] وذلك لأنَّ الواحد لا يأمر نفسه، فإن كان معه غيره هان الأمر لمشاركة غيره له فيما يأمر به، وأقل من ذلك دخول الكلام على المخاطب المعلوم، لأن له صيغة خاصة وهي "إفعل " فيستغنى بها عنه.

(٤) اعلم أن طلب الفعل أو تركه، إن كان من الأدنى إلى الأعلى، سمي "دعاء " تأدباً، وسميت اللام و "لا " حرفي دعاء، نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَۖ ﴾ [الزخرف: ٧٧] وكذلك الأمر بالصيغة يسمى فعل دعاء، نحو ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾ [نوح: ٢٨]

فإن كان طلب الفعلِ للتوجيه فهي "للأمر" كخطاب الله لأهل الغنى: {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ} وإن كان طلب الفعل للاستعطاف فهي "للدعاء " كخطاب أهل النار لخازن النار: {لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ} . وكذلك إن كان طلب الترك بالحرف "لا " للتوجيه، فهي "للنهي" مثل "لا تنسَ حقَّك على نفسك، ولا تُهملْ حقَّ الله عليك " ومن ذلك {لا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَّ مَعَنَا} وإن كان طلب الترك للاستعطاف فهي "للدعاء " مثل: {رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا} والفرق بين الاثنين أن الأولى تطلب الفعل، أما الثانية فإنها تطلب الترك.

الجازم فعلين

بلا ولام طالبا ضع جزما ... في الفعل هكذا بلم ولما

وأجزم بإن ومن وما ومهما ... أي متى أيان أين إذما

وحيثما أنى وحرف إذما ... كإن وباقي الأدوات أسما

الذي يجزم فعلين ثلاث عشرة أداة. وهي :

(١) إن، نحو ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وهي أمُّ الباب. وغيرها مما يجزم فعلين إنما جزمها لتضمنه معناها ، فإن قلت (من يزرني أكرمْه) ، فالمعنى (إن يزرني أحد أُكرمه) ولذلك بنيت أدوات الشرط لتضمنها معناها.

إن تراقبْ ضميرَك تُتْقنْ عملك./ إن تجلسْ في مجرى الهواء تمرضْ./ إن يسافرْ أخوك تسافرْ معه./ إنْ تَضْرِبْ قِطّاً يَخْمِشك

هي الأدوات التي تدخل جملة تفيد تعليق أمر على آخر بواسطة هذه الأدوات، وتسمى هذه الجملة "جملة شرطية" وتتكون من:

أ- أدوات الشرط الجازمة

ب- جملة الشرط: وتحتوي على الفعل المضارع المجزوم، ويسمى "فعل الشرط ".

ج- جملة جواب الشرط: وتحتوي على الفعل المضارع المجزوم ويسمى فعل جواب الشرط .

هذه الأدوات تنقسم من حيث نوع الكلمة العربية إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: إن، إذْ ما

وهما من الحروف، الأداة الأولى باتفاق النحاة وانظر الأمثلة السابقة والتالية ، والأداة الثانية على الاتجاه المشهور، فلنلاحظ الأمثلة التالية:

إنْ تُحافظ الأمّةُ على علمائِها، تصُنْهم من الابتذال./ وإذْ مَا يَسُدْ هذا الخلقُ فيها، يُساعدْ على رُقيّها.

قال الله تعالى: {قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللهُ}.

القسم الثاني: "مَنْ، مَا، مَهْمَا، متى، أَيَّان، أَنَّى، حَيْثُمَا، أيّ ".

هذه جميعها تشترك في أنها "أسماء للشرط" لكن يختلف استعمالها بحسب الأصل .

(٢) إذ ما، وهي حرف بمعنى (إن) ، وبقية الأدوات أسماء تضمنت معنى (إن) ،فبنيت وجزمت الفعلين. وعملُها الجزم قليل ، والأكثر أن تهمل ويرفع الفعلان بعدها ، وذهب بعضهم إلى أنها لا تجزم إلا في ضرورة الشعر.

(وأصلها "ذا " ا لظرفية، لحقتها "ما " الزائدة للتوكيد فحملتها معنى "إن "، فصارت حرفاً مثلها، لأنها لا معنى لها إلا ربط الجواب بالشرط، بخلاف بقية الأدوات فان لها، غير معنى الربط، معاني أخر، كما ستعلم. ومن النحاة كالمبرد وابن السراج والفارسي - من يجعلها اسماً معتبراً فيها معنى الظرفية) . إذ ما تفعلْ شرًّا تندمْ.

(٣) مَن، وهي اسم مبهم للعاقل، نحو ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] مَنْ يتعبْ فِي صِغرِهِ يتمتعْ فِي كبره./ من يجتنبْ أَذَى النَّاسِ ينجُ مِنْ أَذَاهُمْ.

وهي في الأصل لمن يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط، كقول زهير:

ومن لم يُصَانِعْ في أمورٍ كثيرةٍ ... يُضرَّسْ بأنيابٍ ويُوطأْ بِمَنْسَم

(٤) ما، وهي اسم مبهم لغير العاقل، نحو ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧] ما تضيعْ مِنْ وَقْتِكَ تندمْ عَلَيهِ./ مَا تُتْلِفْ تغرمْ ثَمَنَهُ./ مَا تنفقْ فِي الْخَيْرِ تُجْزَ بِهِ.

(٥) مهما، وهي اسمٌ مبهم لغير العاقل أيضاً، نحو ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢] مهما تنفقْ في الخير يخلفْه الله

(وهي على الصحيح، اما مركبة من "مه" التي هي اسم فعل أمر للزجر والنهي ومعناه "أكفف " ومن "ما " المتضمنة معنى الشرط، ثم جعلا كلمة مواحدة للشرط والجزاء ويدل على هذا أنها أكثر ما تستعمل في مقام الزجر والنهي. واما مركبة من (ما) الشرطية (وما) الزائدة للتوكيد، زيدت عليها كما تزاد على غيرها من أدوات الشرط ثم كرهوا أن يقولوا (ماما) فأبدلوا من ألف الأولى هاء ليختلف اللفظان) .

مَا، مَهْمَا:

وهما في الأصل لما لا يعقل، ثم ضمنتا معنى الشرط، ومن ذلك قول زهير:

ومهما تكنْ عند امرئ من خَلِيقَةٍ ... وإن خَالَها تخفى على النَّاسِ تُعْلَمِ

(٦) متى، وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط.. وقد تلحقها "ما" الزائدة للتوكيد

متى يسافرْ أخي أسافرْ معه.

(٧) أَيّانَ، وهي اسم زمانٍ تَضمَّنَ معنى الشرطِ ..وكثيراً ما تلحقُها "ما " الزائدةُ للتوكيد،

(وأصلها "أي إن ". فهي مركبة من "أي " المتضمنة معنى الشرط و"آن " بمعنى حين.

فصارتا بعد التركيب اسماً واحداً للشرط في الزمان المستقبل مبنياً على الفتح) .

أيانَ تنادِ أجبْك.

(٨) أينَ، وهي اسمُ مكانٍ، تَضمّنَ معنى الشرط، نحو "أينَ تنزِلْ أنزِلْ " وكثيراً ما تَلحقُها "ما " الزائدةُ للتوكيدِ، نحو ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]

أين تذهبْ أصحبْك

(٩) أنَّى، ولا تَلحقُها "ما " ، وهي اسمُ مكانٍ تَضمن معنى الشرط

أنى ينزلْ ذو العلم يكرمْ.

(١٠) حَيثُما ، وهي اسمُ مكانٍ تَضمنَ معنى الشرط، ولا تجزم إلاّ مُقترنةً بها، على الصحيح ،

حيثما ينزلْ مطرٌ ينمُ الزرع.

(١١) كيفما، وهي اسمٌ مُبهَمٌ تضمَّنَ معنى الشرط، فتقتضي شرطاً وجواباً مجزومين عندَ الكوفيين، سواءٌ أَلحِقتها "ما "، نحو "كيفما تكنْ يكنْ قرينُكَ "، أَم لا، نحو "كيف تجلسْ أَجلسْ ".

أما البصريونَ فهي عندهم بمنزلة "إذ " ، تقتضي شرطاً وجزاءً، ولا تجزمُ، فهما بعدها مرفوعان غير أنها بالاتفاق تقتضي فعلينِ مُتفقَيِ اللفظ والمعنى، كما رأَيتَ سواءٌ أَجزمتَ بها أَم لم تجزم.

(فلا يجوز أن يقال "كيفما تجلس أذهب"، لاختلاف لفظ الفعلين ومعناهما. ولا "كيفما تكتب الكتاب أكتب القربة "، أي أخرزها وأخيطها لاختلاف معنى الفعلين وإن اتفق لفظهما.

ولا "كيفما تجلس أقعد " لاختلاف لفظ الفعلين وإن اتفق معناهما) . كيفما تعاملْ صديقك يعاملْك

(١٢) أيُّ. وهي اسمٌ مبهمٌ تضمنَ معنى الشرط. وهي، من بينِ أدوات الشرط، مُعربةٌ بالحركات الثلاث، لملازمتها الإضافة إلى المفرد، التي تبعدُها من شبه الحرف، الذي يقتضي بناءَ الأسماء، فمثالُها مرفوعةً "أيُّ امريءٍ يَخْدِم أُمتَه تخدمْهُ"، ومثالُها منصوبةً قولهُ تعالى ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الإسراء: ١١٠] ، ومثالُها مجرورةً بأي قلم تكتبْ أكتبْ، وكتابَ أيٍّ تقرأْ أقرأْ " .

"وهي ملازمة للإضافة إلى المفرد. وقد يحذف المضاف إليه فيلحقها التنوين عوضاً منه، كما في الآية الكريمة. إذ التقدير "أي اسم تدعوا وكما في المثال الرابع، إذ التقدير كتاب أي رجل ".

ويجوز أن تلحقها "ما " الزائدةُ للتوكيد، كالآية السابقة، وكقوله تعالى ﴿ أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ فَلَا عُدۡوَٰنَ عَلَيَّۖ﴾ [القصص: ٢٨]

أيّ بستان تدخلْ تبتهجْ.

أيّ امرئ تصادقْه تنصحْه. "استعملت للعاقل".

وأي شيء يؤذك مرة تحذرْه. "استعملت لغير العاقل".

وأيّ وقت تسنحْ فيه الفرصة تغتنمْه. "استعملت للزمان".

وأيّ مكانٍ تجدْ رزقك فيه تسكنه. "استعملت للمكان".

قال النحاة: كلمة "أي " بحسب ما تضاف إليه، فهي تستمد معناها من المضاف إليه، فإن كان للعاقل أو لغيره فهي له، وإن كان للزمان أو المكان فهي له، ومن شواهدها قول القرآن: {أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}.

(١٣) إذا، وقد تَلحقُها (ما) الزائدةُ للتوكيد، فيقالُ (إذا ما) . وهي اسمُ زمانٍ تضمنَ معنى

الشرط. ولا تجزم إلا في الشعر، كقول الشاعر

إستَغْنِ، ما أغناكَ ربُّكَ، بالغِنى ... وإذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

وقد يُجزَمُ بها في النثر على قِلَّة ومنه حديثُ علي وفاطمة، رضيَ الله عنهما "إذا أخذتُما مَضاجِعَكما، تُكَبِّرا أربعاً وثلاثين " .

والفرقُ بين (إنْ) أن الأولى تدخل على ما يُشَكُّ في حصولهِ. والثانية تَدخل على ما هو مُحقّقُ الحصول. فإن قلتَ (إن جئت أكرمتك) ، فأنتَ شاكٌّ في مجيئه، وإن قلتَ (إذا جئت أَكرمتُكَ) ، فأنتَ على يقين من مجيئه.

(والجزم باذا شاذ، للمنافاة بينها وبين "إن" الشرطية. وذلك أن أدواتِ الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى "إن" التي هي موضوعة للإبهام والشك، وكلمة "إذا " موضوعة للتحقيق فهما متنافيتان) .

اقتران أسماء الشرط بـ "ما " الزائدة:

ذكر الأشموني أن الأداتين "إذ، حيث " لا بد أن تقترنا بالحرف "ما " الزائد حين استعمالهما للشرط، فيقال: "إذ ما، حيثما ".

وأن الأدوات "إن، متى، أيان، أين، أي " يجوز اقترانها بالحرف "ما " أو عدم اقترانها به، راجع ما سبق من شواهدها.

أما باقي الأدوات "من، ما، مهما، أنّى " فلا تقترن به مطلقًا.

يكثر وقوع "ما " الزائدة بعد "إن " فتدغم فيها النون، مثل: إما تَرَ زيدا فأكرمه.

إما: أصلها إِنْ ما، إن حرف شرط مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ما حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

أما أسماء الشرط فهي كلها مبنية فيما عدا "أي " فهي معربة لإضافتها إلى مفرد كحالها في الاستفهام مثل: أيُّ رجل يعمل خيرا يجد جزاءه.

أي: اسم شرط مرفوع بالضمة الظاهرة مبتدأ، وهو مضاف، ورجل مضاف إليه مجرور بالكسرة

الظاهرة "وجملة الشرط هي الخبر".

أسماء الشرط:

الكلمات التي تستعمل في الشرط إما حروف وإما أسماء، والحروف هي: إن، إذ ما، لو.

وتقول فيها:

إن: حرف شرط مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

إذ ما: حرف شرط مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

لو: حرف شرط يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

إلا أن للحرف "إِنْ " استعمالات معينة نوردها فيما يلي:

أ- المفروض أن يأتي بعدها فعلان مجزومان لفظا أو محلا، أو أحدهما فعل الشرط والآخر جوابه، ولكن قد يأتي بعدها اسم، وفي هذه الحالة تقدر بعدها فعلا يفسره الفعل المذكور، مثل: إن زيدٌ جاء فأكرمْه.

إن: حرف شرط مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

زيد: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الموجود.

أيُّ عمل تعملْ تحاسبْ عليه.

أي: اسم شرط منصوب بالفتحة الظاهرة مفعول به "لفعل الشرط ".

أما أسماء الشرط المبنية فهي:

من - ما - مهما - متى - أيان - أين - أنّى - حيثما - إذا.

١- مَن: تعرب حسب موقعها في الجملة، مثل:

من يذاكر ينجح.

من: اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ "وجملة الشرط خبره ".

من تصادق أصادقه.

من: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب مفعول به "لفعل الشرط ". بمن تثق أثق به.

بمن: الباء حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ومن اسم الشرط مبني على السكون في محل جر بالباء "والجار والمجرور متعلقان بفعل الشرط ".

٢- ما: لغير العاقل تعرب حسب موقعها في الجملة مثل "من ".

٣- مهما: تدل على معنى "ما " وتعرب إعرابها، مثل: مهما تعمل يعلمه الله.

مهما: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب مفعول به "لفعل الشرط " ومعنى الكلام: أيَّ شيء تعمل يعلمه الله.

٤- متى وأيان: يعربان ظرف زمان دائما والعامل فيه فعل الشرط. مثل: متى تأتِ أكرمْك.

متى: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان "لفعل الشرط ".

٥- أين - أنى - حيثما: تعرب ظرف مكان والعامل فيه فعل الشرط.

أين يذهبْ يحترمْه الناس.

أين: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب ظرف مكان "لفعل الشرط ".

أنَّى تأته تأتِ رجلا كريما.

أنى: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب ظرف مكان "لفعل الشرط ".

حيثما يذهب يجد صديقا.

حيثما: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب ظرف مكان "لفعل الشرط ".

٦- إذا: وتختلف عن الأسماء السابقة التي تدل على الظرفية في أن العامل فيها ليس فعل الشرط وإنما الجواب، وتقول في إعرابها إنها: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه.

إذا جاء زيد فأكرمْه.

فالجواب الذي هو "أكرمه " هو الذي نصب "إذا "؛ لأن الظرف يحتاج إلى عامل يعمل فيه النصب

وكأن ترتيب الجملة: أكرمه إذا جاء.

وحيث إن "إذا " تحتاج إلى مضاف إليه، وهي تضاف إلى جملة، كانت جملة الشرط التي هي هنا "جاء زيد " واقعة في محل جر بإضافة "إذا" إليها، وهذا هو معنى قولنا: إن "إذا " ظرف خافض لشرطه.

قد يأتي بعد "إذا " اسم فنقدر بعدها فعلا يفسره الفعل الموجود، مثل: إذا زيد جاء فأكرمه.

إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه.

زيد: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الموجود، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها.

أسماء الاستفهام:

كل الكلمات التي تستعمل في الاستفهام أسماء، فيما عدا كلمتين، هما: هل والهمزة، فهما حرفان، وهذان الحرفان مبنيان لا محل لهما من الإعراب كما سبق.

أما أسماء الاستفهام فهي كلها مبنية أيضا فيما عدا كلمة واحدة وهي "أي " لأنها تضاف إلى مفرد، فتقول: أي رجل جاء؟

أي: اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف.

رجل: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

جاء: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو.

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر.

أي كتاب قرأت؟

أي: اسم استفهام مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف.

كتاب: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

قرأت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

أما الأسماء الأخرى فنعربها على النحو التالي:

١ - مَنْ: تعرب حسب موقعها في الجملة؛ فقد تكون في محل رفع أو نصب أو جر، مثل:

مَن جاء؟ اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ "والجملة الفعلية بعده خبر ".

مَن خلقه كريم؟ مَن مبتدأ، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر.

من هذا؟ من اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم، واسم الإشارة في محل رفع مبتدأ مؤخر "لأن الإجابة: هذا زيد ".

من رأيت اليوم؟ اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به "للفعل بعده".

أبو مَن هذا؟ أبو: خبر مقدم مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، من اسم استفهام مبني على السكون في محل جر مضاف إليه "واسم الإشارة مبتدأ مؤخر".

٢- ما: مثل من، فتقول:

ما جاء بك؟ مبتدأ والجملة الفعلية خبر.

ما في نيتك؟ مبتدأ وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر.

ما هذا؟ اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم "واسم الإشارة مبتدأ مؤخر".

ما فعلت اليوم؟ اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به "للفعل بعده".

ملحوظة: نلاحظ أن إعراب "من وما" يجري على النحو الآتي:

١ - إذا كان بعدهما جملة اسمية أو شبه جملة فهما مبتدأ.

٢- إذا كان بعدهما جملة فعلية فهما مبتدأ أو مفعول به.

٣- إذا كان بعدهما اسم فهما خبر مقدم.

وإذا كانت "ما " مسبوقة بحرف جر ألغيت ألفها وجوبا، فتقول:

لِمَ، بِمَ، عَمَّ ... فإذا وقفت عليها عوضت عن الألف المحذوفة هاء السكت، فتقول:

لمه، بمه، عمه.

لِمَ فعلت هذا؟

اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

ما اسم استفهام مبني على السكون على الألف المحذوفة، في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بالفعل الآتي.

ماذا: تستطيع أن تعربها على ثلاثة أوجه:

أ- أن تجعلها كلمة واحدة فتكون حسب موقعها من الإعراب، مثل: ماذا في يدك؟ اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ "والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ".

ماذا فعلت؟ اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به "للفعل الآتي " ... وهكذا.

ب- أن تجعل "ذا " زائدة لا محل لها من الإعراب، وتكون "ما " حسب موقعها من الكلام، فتقول: ماذا في يدك؟

ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وذا زائدة، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر في محل رفع.

جـ- أن تجعل "ذا " اسم موصول خبرا عن "ما "، فتقول: ماذا في يدك؟

ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

ذا: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة لا محل له من الإعراب.

هذا ما يقوله بعض النحاة والمعربين، ونرى ترك الوجه الثاني؛ إذ لا معنى للقول بزيادة "ذا " والأقرب إلى الدقة اللغوية الوجه الثالث؛ لأن "ماذا " تختلف عن "ما "؛ إذ لا يتساوى: "ماذا قرأت؟ " و"ما قرأت؟ "، وأرى السؤالين لا يطلبان إجابة واحدة؛ إذ السؤال بـ"ماذا " أي: ما الذي؟ يطلب شيئا محددا معرفا. فتقول: قرأت كتاب النحو، أو قرأت الكتاب الذي اشتريته أمس.

أما السؤال بـ"ما " وحدها فالأغلب أنها تطلب نكرة؛ ولذلك لا تستعمل "ماذا " مع اسم

مفرد خبرا مقدما، فلا تقول: ماذا زيد؟ ماذا هذا؟ بل تقول: ما زيد؟ ما هذا؟

والإجابة: زيد طبيب. هذا كتاب.

تنبيه: يشيع بين الناس استعمال ضمير الغائب بين "من وما " حين تقعان خبرا مقدما واسم مفرد يقع مبتدأ مؤخرا، وهو استعمال غير صحيح؛ إذ يقولون: من هو زيد؟ من هي فاطمة؟ من هم الخوارج؟ ما هو النحو؟ ما هي الكلمة؟

إذ لا تعرف العربية كل هذا، وليس لهذا الضمير هنا وظيفة؛ ولذلك يجب أن نقول: من زيد؟ من فاطمة؟ من الخوارج؟ ما النحو؟ ما الكلمة؟

نعم، ويستخدم الضمير إذا جاء وحده بعدهما، فتقول: من أنت؟ من هم؟ ما هو؟ ما هي؟

٣- أين: تعرب ظرف مكان دائما، مثل: أين ذهب علي؟ اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان "للفعل الآتي ".

أين بيتك؟ اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان، "وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ المؤخر ".

٤- متى: تعرب ظرف زمان دائما، مثل: متى جاء علي؟

اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان "للفعل الآتي". متى السفر؟

اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان "وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ المؤخر".

٥- أيان: تعرب ظرف زمان دائما للدلالة على المستقبل، مثل: أيان تسافر؟

اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف زمان "الفعل الآتي".

ملحوظة: يتضح لك أن اسم الاستفهام الدال على الظرف له إعرابان ليس غير:

١- إذا كان بعده اسم فهو متعلق بمحذوف خبر مقدم.

٢- إذا كان بعده فعل فهو ظرف متعلق بهذا الفعل.

٦- كيف: تعرب خبرا في نحو: كيف أنت؟

اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم. أنت: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ مؤخر.

كيف كنت؟ اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب خبر كان.

تعرب حالًا، مثل: كيف جئت؟

اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال.

لـ"كيف " إذن إعرابان ليس غير:

١ – تكون حالًا إذا كان بعدها فعل تام.

٢– تكون خبرًا مقدما إذا كان بعدها اسم أو فعل ناقص.

٧– كم: وهي اسم استفهام مبهم، يحتاج إلى ما يوضح إبهامه؛ ولذلك يأتي بعدها تمييز مفرد منصوب، وتعرب على الوجه التالي: كم طالبًا حضر؟

اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

طالبًا تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة "والجملة الفعلية في محل رفع خبر ".

كم مالك؟ اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم "للمبتدأ المؤخر" .

ملحوظة: هذه الجملة مستعملة في العربية، والنحاة يقدرون لها تمييزًا محذوفًا؛ أي: كم جنيهًا؟ أو كم بيتًا؟ أو كم فدانًا مالك؟

كم كتابا قرأت؟ اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به "للفعل الآتي".

كم ساعة قرأت؟ اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان "للفعل الآتي".

كم ميلًا سرت؟ اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف مكان "للفعل الآتي".

كم ضربة ضربتَه؟ اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مطلق "للفعل الآتي".

من هذا الإعراب يتضح لك أن "كم " يعرف موقعها من التمييز الذي بعدها؛ لأنها اسم مبهم كما بينّا، ومما ييسر لك معرفة هذا الموضوع يمكنك أن تجيب عن السؤال، فتدلك الكلمة التي أحللتها –في الإجابة– محل "كم " على موقعها الإعرابي.

تمييز "كم " مفرد منصوب كما سبق ولا يجوز جره مطلقا، إلا إذا جرت "كم " بحرف جر، وفي هذه الحالة يجوز نصب تمييزها، وهو الأكثر ويجوز جره، ويكون هنا مجرورا بمن مضمرة وجوبا، لا بالإضافة، فنقول: بكم قرشًا اشتريت هذا؟

الباء: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

كم: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بالباء.

قرشا: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

بكم قرشٍ اشتريته؟

الباء: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

كم: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر.

قرش: اسم مجرور بمن مضمرة وجوبا.

تنبيه: يشيع بين الناس استعمال "كم " مع كلمة "عدد " فيقولون: كم عدد الطلاب الذين نجحوا؟

وهي جملة غير صحيحة؛ لأن "كم " تطلب تمييزا مفردا منصوبا: "كم طالبا ... ؟ "، وإذا اضطررت إلى استخدام كلمة "عدد " فليس أمامك إلا "ما "، فتقول: ما عدد الطلاب الذين نجحوا؟

الشَّرطُ والجواب

يجب في الشرط أن يكون فعلاً خبَريا، مُتصرفاً، غيرَ مُقترنٍ بقَدْ، أو لن، أو ما النافيةِ، أو السين أو سوف.

فإن وقع اسمٌ بعد أداةٍ من أدوات الشرط، فَهُناك فعلٌ مُقدَّرٌ، كقوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦] ، فأحدٌ فاعلٌ لفعلٍ محذوف، هو فعل الشرط.

وجملةُ "استجارك" المذكورةُ مُفسرةٌ للفعل المحذوف.

المراد بالفعل الخبريّ ما ليس أمراً، ولا نهياً ولا مسبوقاً بأداة من أدوات الطلب – كالاستفهام

والعَرْضِ والتّحضيض - فلذلك كلُّه لا يقَعُ فعلا للشرط.

والأصل في جواب الشرط أن يكون كفعل الشرطِ. أي الأصلُ فيه أن يكون صالحاً لأن يكون شرطاً، غير أنه قد يقعُ جواباً ما هو غير صالحٍ لأن يكون شرطاً، فيجبُ حينئذٍ اقترانه بالفاءِ لتربِطَهُ بالشرط، بسبب فقْدِ المناسبةِ اللفظيَّة حينئذٍ بينهما، وتكون الجملةُ برُمَّتها في محلِّ جزمٍ على أنها جواب الشرط.

وتسمى هذه الفاء "فاءَ الجواب"، لِوُقوعها في جواب الشرط، وفاءَ الربط "، لربطها الجواب بالشرط.

مَواضِعُ رَبْطِ الجوابِ بالفاءِ

يقترن جواب الشرط بالفاء فيما لخصه النحاة في جملة واحدة هي "كل ما لا يصح أن يقع جملة شرط" "

اسمية طلبية وبجامد ... وبما ولنْ وبقد وبالتنفيس

"يجب ربطُ جوابِ الشرط بالفاءِ في اثنيْ عشرَ موضعاً.

الأول أَن يكون الجوابُ جملةً اسميةً نحو ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]

الثاني أن يكونَ فعلا جامداً، نحو ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ خَيۡرٗا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩-٤٠]

الثالثُ أَن يكون فعلاً طَلبياً، نحو ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]

الرابعُ: أن يكون ماضياً لفظاً ومعنىً، وحينئذٍ يجبُ أَن يكون مقترناً بقَدْ ظاهرةً، نحو: ﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾ [يوسف: ٧٧] أو مُقدَّرةٌ، نحو ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦]

(ولو لم تقدر "قد" لوجب أن يكون الفعل الماضي هنا مستقبل المعنى، وليس الأمر كذلك. أَلا

ترى أنك ان قلت "إن جئتني أكرمتك"، كان المعنى "إن تجئني أكرمتك " وان قلت "ان جئتني فقد أكرمتك " فالمعنى "إن تجئني فقد سبق إكرامي إياك فيما مضى") .

الخامسُ: أن يقترن بقَدْ، نحو: "إن تَذهبْ فقد أذهبُ ".

السادسُ: أن يقترنَ بما النافية، نحو﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢]

السابعُ: أن يقترنَ بِلَنْ، نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]

الثامنُ: أن يقترنَ بالسين، نحو: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢]

التاسعُ: أن يقترنَ بسوفَ، نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ﴾ [التوبة: ٢٨] والعيلةُ: الفقر.

العاشر أن يُصدَّرَ بِرُبَّ، نحو "إن تجيءْ فربما أجيءُ

الحادي عشرَ أن يُصدَّرَ بكأنما، نحو ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢]

الثاني عشرَ أن يُصدَّر بأداةِ شرط، نحو ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] ونحو أَن تقولَ من يُجاوِرْك، فإن كان حسنَ الخُلقِ فتقرَّبْ منه ".

فإن كان الجوابُ صالحاً لأن يكون شرطاً فلا حاجة إلى ربطه بالفاء، لأن بينَهما مُناسبةً لفظيّة تُغني عن ربطه بها. إلا أن يكون مُضارعاً مُثبتاً، أو منفيًّا بلا، فيجوز أن يُربطَ بها وأن لا يُربط. وتركُ الرابطِ أكثرُ استعمالاً، نحو "إن تَعودوا نَعدْ "، ومن الربط بها قوله تعالى ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] وقولهُ ﴿ فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣]

وقد تَخلُف فاءَ الجوابِ "إذا" الفجائيّةُ، إن كانت الأداةُ "إن" أو "إذا" وكان الجوابُ جملةً اسميّةً خبريَّةً غيرَ مقترنةٍ بأداةِ نفيٍ أو "إنَّ"، نحو ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا

هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] ، ونحو ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ﴾ [الروم: ٤٨]

حذفُ فعْلِ الشَّرط

قد يُحذفُ فعلُ الشرطِ بعدَ "إن" المُردَفةِ بِلا، نحو "تَكلَّمْ بخيرٍ، وإلاّ فاسكتْ

وقد يكون ذلك بعد "مَنْ " مُردَفةً بِلا ، كقولهم "مَنْ يُسَلِّمْ عليكْ فسلّمْ عليه، ومن لا، فلا تعبأْ به ".

ومما يحذفُ فيه فعلُ الشرطِ أن يقعَ الجوابُ بعدَ الطلب، نحو "جُد تسُدْ" والتقديرُ "جُدْ، فإن تَجُدْ تسُدْ " .

حذف جواب الشَّرط

يُحذَفُ جوابَ الشرطِ إن دلَّ عليه دليلٌ، بشرط أن يكون الشرطُ ماضياً لفظاً، نحو "أنتَ فائزٌ إنِ اجتهدتَ "، أو مضارعاً مُقترناً بِلَمْ، نحو "أنتَ خاسرٌ إن لم تجتهدْ ".

(ولا يجوز أن يقال "أنت فائز إن تجتهد "، لأن الشرط غير ماض، ولا مقترن بلم) .

ويُحذفُ إما جوازاً، وإما وجوباً.

فَيُحذفُ جوازاً، إن لم يكن في الكلام ما يَصلُحُ لأن يكونَ جواباً، وذلك بأن يُشعِرَ الشرطُ نفسُهُ بالجواب، نحو ﴿فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ أَن تَبۡتَغِيَ نَفَقٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ سُلَّمٗا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأۡتِيَهُم بِـَٔايَةٖۚ﴾ [الأنعام: ٣٥] أي إن استطعتَ فافعل، أو بأن يقعَ الشرط جواباً لكلام، كأن يقول قائل أأكرمُ سعيداً ، فتقولُ "إن اجتهدَ " ، أي "إن اجتهد أُكرمْهُ ".

ويُحذفُ وجوباً، إن كان ما يَدُل عليه جواباً في المعنى. ولا فرق بين أن يتقدَّم الدال على جواب الشرط، نحو "أَنت فائزٌ إن اجتهدتَ " أو يتأخرَ عنه، كأن يَتوسَّطَ الشرط بين القسم وجوابهِ، نحو "واللهِ، إن قمتَ لا أقومُ أو يَكتنفَهُ، كأن يَتوسط الشرطُ بينَ جُزءَي ما يدُل على جوابه نحو "أنتَ، إن اجتهدتَ، فائزٌ "

فائدة

الشرطُ يقتضي جواباً، والقسم كذلك. فإن اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ ولم يسبقهما ما يقتضي خبراً، كالمبتدأ أو ما أَصله المبتدأ، كان الجواب للسابق، وكان جواب المتأخر محذوفاً، لدلالة جوابِ الأول عليه. فأن قلتَ "إن قُمتَ، والله، أَقُم" فأقُمْ جوابُ الشرط، وجوابُ القسَم محذوف، لدلالة جواب الشرط عليه. وإن قلتَ والله، إن قمت لأقُومنَّ، فأقومنَّ جوابُ القسم، وجواب الشرط محذوف، لدلالة جواب القسم عليه، قال تعالى ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨] فجملة (لا يأتون) جوابُ القسمِ المدلولِ عليه باللام، لأن التقدير

"والله لئن اجتمعت ". وجواب الشرط محذوف، دلَّ عليه جوابُ القسم.

وقد يُعطى الجواب للشرط، معَ تقدمِ القسم، في ضرورة الشعر

فإن تقدَّم عليهما ما يقتضي خبراً، جاز جعل الجواب للشرط، وجازَ جعلُهُ للقسم. فإن جعلته للقسم. قلت "زهيرٌ، والله إن يجتهد، لأكرمنَّه " وإن أعطيته للشرط، قلت "زهيرٌ والله، إن يجتهد أُكرمْه، ومن العلماء من أوجب إعطاءَ الجواب للشرط. ولا ريب أَن جعله للشرط أَرجح، سواءٌ أتقدَّم الشرطُ على القسم، أم تأخرَ عنه. أَما إذا لم يتقدمهما ما يقتضي خبراً، فالجواب للسابق منهما، كما أَسلفنا.

حذفُ الشَّرط والجواب معاً

قد يُحذفُ الشرطُ والجوابُ معاً، وتبقى الأداةُ وحدَها، إن دَل عليهما دليل، وذلك خاصّ بالشعر للضرورة، كقوله

قالتْ بناتُ العمِّ يا سَلْمَى، وإنْ ... كانَ فقيراً مُعْدِماً؟ قالت وإنْ

أي وإن كان فقيراً مُعدِماً فقد رضيتُهُ. وقول الآخر

فإنَّ المنِيَّةَ، مَنْ يخشها ... فَسَوْفَ تُصادِفُهُ أَيْنَما

أَي أَينما يذهبْ تُصادفه.

وقيل يجوزُ في النَّثر على قلَّة. أما إن بقي شيءٌ من مُتعلّقات الشرط والجواب، فيجوز حذفهما في شعر ونثرٍ، ومنه قولهم "من سلَّمَ عليك، فسلِّم عليه، ومن لا فلا " ، أي ومن لا يُسلِّمْ عليك، لا تسلمْ عليه، ومنهُ حديثُ أبي داود من فعلَ فقد أحسنَ، ومن لا فلا، أي "ومن لم يفعلْ فما أحسنَ"، وقولهم "الناسُ مَجزِيونَ بأعمالهم "إن خيراً فخيراً، وإن شرًّا فشرًّا " ، أي "إن عملوا خيراً، فيُجزَونَ خيراً، وإن عملوا شرًّا فيُجْزَوْنَ شرًّا ".

(ويجوز أن تقول "إن خيراً فخيراً وان شراً فشر " برفع ما بعد الفاء على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير فجزاؤهم خير، فجزاؤهم شر ، فتكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم على أنها جواب الشرط) .

الجزمُ بالطَّلَب

إذا وقعَ المضارعُ جواباً بعد الطلبِ يُجزَمُ كأن يقع بعد أمر أو نهيٍ، أو استفهامٍ أو عَرض، أو تحضيضٍ، أو تَمَنٍّ أو ترجٍّ، نحو "تَعلَّم تَفزْ " لا تَكسلْ تَسُدْ. هَلْ تَفعلُ خيراً، تُؤْجَرْ. ألا تزورُنا تكنْ مسروراً. هلا تجتهدُ تنلْ خيراً، ليتَني اجتهدتُ أكنْ مسروراً. هلاّ تجتهدُ تنلْ خيراً. ليتني اجتهدتُ أكن مسروراً. لعلكَ تُطيعُ اله تَفُزْ بالسعادة ".

وجزمُ الفعلِ بعد الطَّلبِ، إنما هو بإن المحذوفةِ معَ فعلِ الشرط. فتقدير قولك جُدْ تَسُدْ "جُدْ، فإن تَجُدْ تَسُدْ " . وتقديرُ قولك هل تفعل خيراً؟ تُؤْجَرْ "هل تفعلُ خيراً؟ فإن تفعل خيراً تؤْجرْ " وقِس على ذلك. وقيل إن الجزم بالطلبِ نفسِه لتضمنهِ معنى الشرطِ.

واعلم أنَّ الطلب لا يُشترط فيه أن يكون بصيغة الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو غيرها من صيغ الطلب. بل يُجزم الفعل بعد الكلام الخبريّ، إن كان طلباً في المعنى، كقولك "تُطيع أَبَويَكَ، تلقَ خيراً "، أَي أَطعهما تلقَ خيراً. ومنه قولهم "إتَّقى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيراً، يُثبْ عليه ". أي لِتَّقِ اللهَ، وليفعلْ خيراً يُثَبْ عليه.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَـٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ

لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ﴾ [الصف: ١٠-١٢] ، أي آمنوا وجاهدوا يَغْفر لكم ذنوبكم. والجزمُ ليس لأنه جواب الاستفهام، في صدر الآية، لأن غفران الذنوب ليس مرتبطاً بالدلالة على التجارة الرابحة، لأنه قد تكون الدلالة على الخير، ولا يكون أثرها من مباشرة فعل الخير. وإنما الجزم لوقوع الفعل جواباً لقوله { تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ } ، لأنها بمعنى آمنوا وجاهدوا. فالمضارعُ، في كل ما تقدَّم، مجزومٌ لأنه جوابُ طلبٍ في المعنى، وإن كان خبراً في اللفظ.

فوائد

(١) لا يجبُ أن يكونَ الأمرُ بلفظِ الفعلِ ليَصحَّ الجزمُ بعدَهُ، بل يجوزُ أن يكون أيضاً اسمَ فعل أَمرٍ، نحو "صَهْ عن القبيح تُؤْلفْ ". وجملةً خبريَّةً يُراد بها الطَّلَب ، نحو (يرزُقُني اللهُ مالاً انفعْ به الأمة) أي لِيرزقني، "حسْبُكَ الحديثُ يَنَمِ الناسُ ". (٢) يُشترَطُ لصحّة الجزم بعد النهي أن يصحَّ دخولُ (إن) الشرطية عليه، نحو {لا تَدنُ من الشر تَسْلَمْ} ، إذ يصحُّ أَن تقول "إلا تدنُ من الشر تسلم ". فإن لم يَصلحُ دخولُ إن عليه، وجب رفعُ الفعل بعدَهُ، نحو "لا تَدنُ من الشرّ تهلكُ "، برفع تهلك، إذ لا يصحُّ أن نقولَ "إلاّ تدن من الشر تَهلك "، لفساد المعنى المقصود وأَجاز ذلك الكسائيُّ. (٣) لا يُجزَمُ الفعلُ بعد الطلب إلا إذا قُصدَ الجزاءُ، بأن يُقصدَ بيانُ أن الفعلَ مسبّبٌ عما قبلهُ، كما أن جزاءَ الشرط مُسببٌ عن الشرط، فإن لم يُقصد ذلك، وجبَ الرفعُ إذ ليس هناك شرطٌ مُقدَّر، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾ ، وقولهُ ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا﴾] وقوله ﴿فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ وقولهُ ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم ﴾ (٤) إذا سقطت فاءُ السببيّة التي يُنْصَبُ المضارعُ بعده، وكانت مسبوقةً بما يَدُلُّ على الطَّلب، يُجزَمُ المضارعُ إن قُصِدَ بقاءُ ارتباطه بما قبلهُ ارتباطَ المُسبَّب، كما مَرَّ. فإن اسقطتَ الفاءَ من قولك جئني فأكرمَك جزمتَ ما بعدها، فقلتَ جئني أُكرمْكَ وقد أوضحنا هذا وما قبله، من قبلُ، في الكلام على "فاء السببية

اعرابُ الشَّرط والجواب

الشرطُ والجوابُ يكونانِ مُضارعينِ، وماضيَين، ويكون الأولُ ماضياً والثاني مضارعاً. والأول مضارعاً والثاني ماضياً، وهو قليلٌ، ويكون الأول مضارعاً أو ماضياً، والثاني جُملةً مُقْترنة بالفاء أَو بإذا.

فإن كانا مضارعين، وجب جزمُهما، نحو ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] ورفع الجواب ضعيفٌ .

وإن كان الأول ماضياً، أو مضارعاً مسبوقاً بِلمْ، والثاني مضارعاً، جاز في الجواب الجزم والرفع. فإن رفعتَ كانت جملته في محل جزم، على أنها جواب الشرط. والجزمُ أَحسنُ، والرفعْ حسَنٌ.

ومن الجزم قوله تعالى ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ [هود: ١٥] ومن الرفع قول الشاعر

وإِنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْغَبَةٍ ... يَقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرم

ونقول في المضارع المسبوقِ بِلمْ "إن لم تقُم أقُمْ. إن لَمْ تَقُمْ أقومُ ، يجزم الجواب ورفعه.

وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً (وذلك قليلٌ وليس خاصاً بالضرورة، كما زعمه بعضهم) ، وجبَ جزمُ الأول، كحديثِ "من يَقُمْ ليلةَ القَدْرِ ايماناً واحتساباً، غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنبه "

وان وقع الماضي شرطاً أو جواباً، جُزِمَ محلاًّ نحو ﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ﴾ [الإسراء: ٧]

وان كان الجواب مضارعاً مقترناً بالفاء، نحو ﴿وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۚ﴾ [المائدة: ٩٥] امتنعَ جزمُه، لأنَّ العربَ التزمت رفعَه بعدها. وتكونُ جملته في محلِّ جزمٍ، على أنها جواب الشرط.

وان كان الجوابُ جملة مُقترنة بالفاء أو (اذا) ، كانت الجملة في محلّ جزمٍ، على أنها جوابُ الشرطِ، نحو ﴿إِن تَسۡتَفۡتِحُواْ فَقَدۡ جَآءَكُمُ ٱلۡفَتۡحُۖ وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [الأنفال: ١٩] "

ونحو ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]

فوائد

(١) اذا وقع فعلٌ مقرونٌ بالواو أو الفاء (وزاد بعضهم أو وثمَّ) بعد جواب شرطٍ جازمٍ، جاز فيه الجزم، بالعطف على الجواب. وجاز فيه الرفع على أنه جملةٌ مستأنفةٌ. وجاز النصبُ بأنْ مقدَّرةً وجوباً، وهو قليلٌ. وقد قُرِئَت الآيةُ ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤] ، بجزم (يغفرْ) في قراءة غيرِ عاصمٍ من السبعةِ، وبرفعه في قراءَته، وبالنصب لابنِ عبَّاسٍ شُذوذاً. ومن النصب قول الشاعر

متى ما تَلْقَني فَرْدَينِ تَرْجُفُ ... رَوانِفُ أَلْيَتَيك وتُسْتطارا

(٢) اذا وقع الفعلُ المقرونُ بالواو أَو الفاء بين فعلِ الشرط وجوابه، جاز فيه الجزم وهو الأكثرُ، وجاز النصب، وامتنع الرفع نحو "ان تستقمْ وتجتهد أكرِمْكَ "، بجزم (تجتهدْ) ، عطفاً على تَستقِمْ، وبنصبِه بأن مُقدَّرة وجوباً. وانما امتنع الرفعُ لأنه يقتضي الاستئناف قبل تمام جملة الشرط والجواب، لأنَّ الفعلَ متوسط بينهما. وذلك ممنوعٌ، لأنه لا معنى للاستئنافِ حينئذٍ.

(٣) ان وقع فعلٌ مجردٌ من العاطف بعد فعلِ الشرط، ولم يقصد به الجواب، أَو وقعَ بعدَ تمامِ الشرط والجواب، جاز جزمُه، على أنه بَدلٌ مما قبله. وجاز رفعُه، على أَنه جملةٌ في موضع الحال من فاعل ما قبله. فمن الجزم بعد فعل الشرط قول الشاعر

متى تأتنا تُلْمِمْ بنا في دِيارِنا ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تأَجَّجا

ومن الرفع بعده قول الآخر

متى تأته تعْشو إلى ضَوْءِ نارِه ... تَجِدْ خَيرَ نارٍ، عِنْدها خيرُ مُوقِدِ

ومن الجزم والرفع، بعد تمام الشرط والجواب، قوله تعالى ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩] يُضاعف له العذابُ". وقد قُرِيءَ "يُضاعفْ"، بالجزم على أَنه بَدلٌ من "يلقَ ". وبالرفع على أنه جملةٌ حاليَّةٌ من فاعل يَلقَ " ، أَو على أنه جملةٌ مستأنفةٌ.

إعرابُ أَدَوات الشرط

أدوات الشرطِ منها ما هو حرفٌ، وهما "إنْ وإذْ ما" (على خلافٍ في "إذْ ما" كما تَقدَّم) . ومنها ما هو اسمٌ مُبهَمٌ تضمّن معنى الشرط، وهي "من وما ومهما وأَيْ وكيفما" ومنها ما هو ظرفُ زمانٍ تضمنَ معنى الشرط، وهي "أَينَ وأَنَّى وأيَّانَ ومتى وإذ. ومنها ما هو ظرفُ مكان تضمّنَ معنى الشرطِ، وهي "حينما". فما دلّ على زمانٍ أو مكانٍ، فهو منصوب محلاًّ على أنه مفعولٌ به لفعل الشرط. و"من وما ومهما" إن كان فعلُ الشرط يطلُبُ مفعولاُ به، فهي منصوبةٌ محلاًّ على أنها مفعولٌ به لهُ، نحو "ما تُحصِّلْ في الصِّغر ينفعكَ في الكِبَر. من تُجاوِرْ فأحسِنْ إليه. مهما تفعلْ تُسأل عنهُ" . وإن كان لازماً أو متعدِّياً استوفى مفعولَهُ، فهي مرفوعةٌ محلاًّ على أنها مبتدأٌ، وجملةُ الشرط خبرهُ، نحو "ما يجيء به القدَر، فلا مَفرَّ منهُ. من يَجُدَّ يجِدْ، مهما ينزل بك من خطبٍ فاحتمله ما تَفْعلْهُ تَلقَهُ "مَنْ تَلْقَهُ فسلِّمْ عليه، مهما تفعلوه تجدوه".

و"كيفما " تكونُ في موضع نصبٍ على الحال من فاعل فعلِ الشرط، نحو "كيفما تكنْ يكنْ أبناؤُكَ ".

و"أي " تكونُ بحسَبِ ما تُضافُ إليه، فإن أُضيفت إلى زمانٍ أو مكان، كانت مفعولاً فيه، نحو "أيَّ يوم تذهبْ أذهبْ". ايَّ بلدٍ تسكن أسكنْ " وإن أُضيفت إلى مصدر كانت مفعولاً مُطلقاً، نحو "أيَّ إكرامٍ تُكرِمْ أُكرِمْ " وإن أُضيفت إلى غير الظرف والمصدر، فحكمها حكمُ "من وما ومهما "، فتكونُ مفعولاً به في نحو "أيَّ كتابٍ تقرأْ تَستفد " ، ومبتدأ في نحو "أَيُّ رجلٍ يَجُدْ يَسُدْ. أَيُّ رجلٍ يخدمْ أُمّتَه تَخدمْهُ ". وكلُّ أدوات الشرط مبنيةٌ، إلاّ "أيًّا " فهي معربَةٌ بالحركات الثلاث، مُلازِمةٌ للإضافة إلى المفرد، كما رأَيتَ.وتقدم الإعراب مفصلا في أسماء الشرط فليراجع .

الْأَفْعَال الْخَمْسَة

وَهِي كل فعل مضارع اتَّصَلت بِهِ ألف الِاثْنَيْنِ نَحْو يقومان للغابين وتقومان للحاضرين أَو وَاو الْجمع نَحْو يقومُونَ للغائبين وتقومون للحاضرين أَو يَاء المخاطبة نَحْو تقومين وَحكم هَذِه

الْأَمْثِلَة الْخَمْسَة أَنَّهَا ترفع بِثُبُوت النُّون نِيَابَة عَن الضمة وتجزم وتنصب بحذفها نِيَابَة عَن السّكُون والفتحة تَقول أَنْتُم تقومون وَلم تقوموا وَلنْ تقوموا رفعت الأولى لخلوه من الناصب والجازم وَجعلت عَلامَة رَفعه النُّون وجزمت الثَّانِي بلم ونصبت الثَّالِث بلن وَجعلت عَلامَة النصب والجزم النُّون قَالَ الله تَعَالَى ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] الأول جازم ومجزوم وَالثَّانِي ناصب ومنصوب وعلامة الْجَزْم وَالنّصب الْحَذف

الأفعال الخمسة وكيفية إعرابها:

العلماءُ يصنعون عقلَ الأمَّة والأدباء يكوِّنون ضميرها.

والأمَّةُ الواعيةُ تهتمُّ بعلمائِها ليؤدُّوا رسالتهم لها بإخلاص.

فإنهم يشعرون بالمرارةِ واليأسِ إذا لم يجدوا الرِّعايةَ والتقدير.

الأفعال الخمسة أو "الأمثلة الخمسة " هي صور خمس من الفعل المضارع تمثل نماذج يندرج تحتها كثير من الأفعال، وليس المقصود بها أفعالا معينة بذاتها.

ويقصد بالأفعال الخمسة: كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ا. هـ.

ومقتضى الكلام السابق أن هذه الأفعال ثلاثة لا خمسة، لأن المضارع من هذه الأفعال يكون مع ألف الاثنين –وهذه واحدة– أو واو الجماعة –وهذه ثانية– أو ياء المخاطبة – وهذه ثالثة– فكيف صارت خمسة؟؟

الحق أن ألف الاثنين تأتي مع المضارع للغَائِبَيْن أو المخاطَبَيْن، ومثلها تماما واو الجماعة تكون للغائِبين أو المخاطِبين، فهذه أربع صور، ويضاف إليها صورة ياء المخاطبة، فتلك إذن خمس، فلنلاحظ الأمثلة الآتية:

- يصنعان، يكوّنان، يؤديان، يشعران، يجدان. "مضارع مسند لألف الاثنين للغائِبَين".
- تصنعان، تكوّنان، تؤديان، تشعران، تجدان. "مضارع مسند لألف الاثنين للمخاطَبَين".
- يصنعون، يكوِّنون، يؤدُّون يشعرون، يجدون. "مضارع مسند لواو الجماعة للغائِبين".

- تصنعون، تكوّنون، تؤدون، تشعرون، تجدون. "مضارع مسند لواو الجماعة للمخاطَبِين".

- تصنعين، تكوّنين، تؤدّين، تشعرين، تجدين. "مضارع مسند للمخاطبة".

فهذه هي الأفعال الخمسة، ويعبر عنها أحيانا بالوزن الصرفي، فيقال -كما جاء في ابن عقيل- وهي "يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين ".

وإذا عاودنا النظر إلى الأمثلة التي بدأ بها الموضوع، وجدنا الأفعال، "يصنعون، يكونون، يشعرون" في الأمثلة مرفوعة -لتجردها من الناصب والجازم- بثبوت النون، والفعل "يؤدوا " منصوب – بعد لام التعليل- بحذف النون.

وأما الفعل "يجدوا " فهو مجزوم بعد "لم " وعلامة جزمه حذف النون.

{وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِّ}. {لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرائيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ}. {وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ}.

ما يتفرع على ذلك:

يتفرع على هذا الموضوع السابق مسألتان:

الأولى: نون الرفع مع نون الوقاية

لاحظ الأمثلة الآتية:

"تَتذكرانِني، تَزورانِني، تُؤنسونَني، تُسعدونني ".

من البيّن أن هذه الأفعال الأربعة أصلها "تتذكران، تزوران، تؤنسون، تسعدون " والنون الموجودة ههنا هي نون الرفع، ثم جاء بعدها نون الوقاية وهي نون تتوسط بين الفعل وياء المتكلم لتقي الفعل من الكسر -كما قالوا- فصار على الصورة السابقة باجتماع النونين متجاورتين، الأولى نون الرفع والثانية نون الوقاية، وقد جاء نطق العرب لهاتين النونين على الصور الثلاث الآتية:

١- بقاء النونين على أصلهما، فينطق بهما معا -كما هو واضح في الأمثلة السابقة- وكما جاء في

القرآن: {أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي} ، وقوله: {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ}.

٢- إسكان النون الأولى -نون الرفع- وإدغامها في الثانية، فتصير نونًا مشددة، كما لو نطقنا الأمثلة السابقة "تتذكرانِّي، تزورانِّي، تؤسونِّي، تسعدونِّي" وقد قرئت بذلك الآية: {قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ}.

٣- أن تحذف النون الأولى تخفيفا للنطق، كما لو نطقنا الأمثلة السابقة: "تتذكرانِي، تزورانِي، تؤسونِي، تسعدونِي " وحينئذٍ يكون الفعل مرفوعا بالنون المحذوفة تخفيفا.

الثانية: حذف نون الرفع لضرورة الشعر

المعلوم -كما سبق- أن مجال الشعر ضيق لتقيد الشاعر بالوزن والتفاعيل المعدودة، والقافية اللازمة، ولذلك فإنه يباح للشاعر ما لا يباح للناثر، ومما يباح له أحيانًا حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة إذا اضطر إلى ذلك، وقد ورد ذلك في شعر الفصحاء من شعراء الجاهلية والإسلام

(أسماء الأفعال)

اسمُ الفعل كلمةٌ تدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعلُ، غيرَ أنها لا تقبل علامتَهُ ، وهو، إما أن يكون بمعنى الفعلِ الماضي، مثل "هيْهات"، بمعنى "بَعُدَ" أو بمعنى الفعل المضارع، مثل "أُفٍّ "، بمعنى أَتَضجّر، أو بمعنى فعلِ الأمر، مثل "آمينُ " ، بمعنى استَجبْ.

ومن أسماءِ الأفعالِ "شَتَانَ " بمعنى افترقَ، و"وَيْ "، بمعنى أعجَبُ، و"صَهْ " بمعنى اسكُتْ، و"مَهْ" بمعنى انكفِفْ، و"بَلْهَ " بمعنى دَعْ واترُكْ، و"عليكَ "، بمعنى الزَمْ، و"اليكَ عني "، بمعنى تنَحّ عني، و"إليك الكتابَ "، بمعنى خُذْهُ، و"ها وهاكَ وهاءَ القلمَ " أي خُذْهُ.

واسمُ الفعل يلزم صيغةً واحدةً للجميع. فنقول "صَهْ "، للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، إلا ما لحقتْهُ كافُ الخطاب، فيراعى فيه المخاطبُ فتقول "عليكَ نفسَكَ، وعليكِ

نفسَكِ، وعليكُما أنفسَكما، وعليكم أنفسَكم، وعليكنَّ أنفسَكنَّ، وإليكَ عني، وإليكِ عني، وإليكما عني، وإليكم عني، وإليكنّ عني، وهاكَ الكتابَ وهاكِ الكتَابَ، وهاكُما الكتابَ، وهاكمُ الكتابَ، وهاكنَّ الكتابَ ".

اسم الفعل المرتجل والمنقول والمعدول

أسماءُ الأفعالِ، إما مُرتجَلةٌ، وهي ما وَضعتْ من أول أمرها أسماءَ أفعالٍ، وذلك مثل "هَيْهاتَ وأُفٍّ وآمينَ " .

وإما منقولةٌ، وهي ما استُعملت في غير اسم الفعلِ، ثم نُقلت إليه.

والنّقلُ إما عن جارٍّ ومجرورٍ كعليكَ نفسكَ، أي ألزمها، وإليكَ عني، أي: تَنَحَّ. وإما عن ظرفٍ: كدونكَ الكتابَ، أي: خُذْهُ، ومكانكَ، أي: اثبُتْ. وإما عن مصدرٍ: كرُوْيدَ أخاكَ أي: أمهِلْهُ، وبَلْهَ الشَّرَّ أي: اترُكهُ ودَعْهُ. وإما عن تنبيهٍ، نحو: "هالكتابَ"، أي: خُذْهُ.

وإما معدولةٌ كَنزالِ وحَذارِ، وهما معدولانِ عن انزِلْ واحذَرْ.

("رويد " في الأصل مصدر "ارود في سيره رواداً أو رويداً " أي تأني ورفق. وهو مصغر تصغير الترخيم، بحذف الزوائد، لأن أصله "ارواد ". (بله) في الأصل مصدر بمعنى الترك، ولا فعل له من لفظه، وإنما فعله من معناه وهو "ترك " . وكلاهما الآن اسم فعل أمر مبني على الفتح، ولا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. فإن نوَّنتهما، نحو "رويداً أخاك وبلهاً الشر "، أو أضفتهما نحو رويدَ أخيك وبلهُ الشر " فهما حينئذ مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلهما المحذوف. وما بعد المنون منصوب على أنه مفعول به له، وما بعد المضاف مجرور لفظاً بالإضافة إليه، من باب إِضافة المصدر إلى مفعوله) .

والكاف؛ التي تلحقُ اسمَ الفعل المنقولَ، تَتصرَّفُ بحسبِ المخاطبِ إفراداً، وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، نحو "رُوَيْدَكَ، ورُوَيْدَكِ، ورُوَيْدَكما، ورُوَيْدَكم ورُوَيْدَكُنَّ، وهاكَ، وهاكِ، وهاكما، وهاكم، وهاكنْ، وإِليكَ عني، وإِليكِ عني، وإليكما عني، وإِليكم عني، وإِليكنَّ عني ". إلا أنها في "رُوَيْدَكَ وهاكَ" غير لازمة، لأن النقل عن المصدر أو حرف التنبيه وقع مُجَرَّداً عنها، فلم تَصِرْ

جُزءاً من الكلمة، لذا يجوز انفكاكها عنها، فتقولُ "رُوَيْدَ أخاكَ وها الكتابَ". أما في "إليكَ ودُونكَ " ونحوهما من المنقول عن حرف جرٍّ أو ظرفٍ فهي لازمة له، لأنَّ النقل قد وقع فيه مصحوباً بها فصار وإياها كلمةً واحدةً يُراد بها الأمرُ، لذا لا يجوز انفكاكها عنه، كما جاز في رُوَيْدَكَ وهاكَ " ، ويجوز في "ها" أن تُجرَّدَ من الكاف، فتكونَ بلفظٍ واحدٍ للجميع، وأن تلحقها الكافُ، فتتصرفَ بحسَبِ المخاطب، ويجوز أن يقال فيها "هاءَ " ، بلفظٍ واحدٍ للجميع. والأفصحُ أن تتصرَّف همزتُها، فيُقال "هاءَ "، للواحِدِ، و"هاءِ" للواحدة، و"هاؤماً "، للمثنى، و"هاؤمْ "، لجمع الذكور، و"هاؤُنّ " لجمع الإناث، ومنه قولهُ تعالى {هاؤُمُ اقرؤوُا كتابِيَهْ} ، أي خُذوهُ فاقرَؤُهُ.

(والكافُ في "رويدك وهاك " حرفٌ خطابٍ لا محل له من الإعراب على الأصح. وفي "إليك وعليك ودونك " ونحوها لا إعراب لها على الصحيح، لأنها صارت جزءاً من الكلمة، وجزء الكلمة لا إعراب له فالإعراب إنما هو لهذه الكلمة برمتها) .

واسمُ الفعلِ المنقولُ كرُويدَ، والمعدولُ كَنزالِ، لا يأتي إلا للأمرِ، ولا يأتي لغيره. وأما المُرتَجلُ فيأتي للأمر كمَهْ، بمعنى انكَفِفْ، وهو الأكثرْ. وقد يأتي للماضي كشَتّانَ، بمعنى افترَق، وللمضارع، مثل "وُيْ "، بمعنى أعجبُ.

وما كان منه منقولاً أو مرتجلاً، فهو سماعيّ.

وما كان منه معدولاً، فهو قياسيّ يُبنى على وزن "فَعالِ"، من كل فعلٍ ثلاثيٍّ مُجرَّدٍ تامٍّ مُتصرّف كَقتالِ وضَرابِ ونَزالِ وحَذارِ. وشذَّ مجيئُهُ من مَزيدِ الثلاثيِّ نحو "دَراكِ " بمعنى أَدْرِكْ، و"بَدارِ "، بمعنى بادِرْ.

أسماء الأفعال أيضاً على ثلاثة أنواع

اسمُ فعلٍ ماضٍ وقد وردَ منه (هَيْهاتَ) ، أي بَعُدَ، و (شتّانَ) ، أي افترقَ، و (شُكانَ وسُرعانَ) (بتثليثِ أوّلهما) ، أي أسرعَ، و (بُطآنَ) بضمِّ الباءِ وكسرها وسكون الطاءِ) ، أي أَبْطِيءِ.

واسمُ فعلٍ مضارعٍ وقد وردَ منه "أوَّهْ وآهِ " أي "أتوَجّعُ " ، وأُفٍّ، أي أتضجّرُ، و"وا،

وَواهاً، وَويْ   "، اي أَتعجّبُ، (وبَخٍ) ، أي أَستحسنُ و (بَجَلْ) أي يكفي.

واسمُ فعلِ أمرٍ وقد وردَ منه "صَهْ " أي اسكُتْ، و"مَهْ "، أي انكفِفْ، و"رُوَيْدَ " أي "أمهِلْ "، و"ها، وهاءَ، وهاكَ، ودُونَكَ، وعندَكَ، ولدَيْكَ الكتابَ "، أي خُذهُ، و"عَليكَ نفسَكَ وبنفسِكَ "، أي الزَمْها، و"إليكَ عني"، أي تَنَحَّ، و"إليكَ الكتابَ "، أيْ خُذْهُ، و"إيهِ " أي امضِ في حديثكَ أو زِدْني منهُ، و"حيَّ على الصلاةِ وعلى الخيرِ، وعلى العلمِ "، أي هَلُمَّ إلى ذلكَ وتَعالَ مُسرِعاً، وحَيَّهَلَ الأمرَ "، أي ائتِهِ، و"على الأمر "، أي أقبلْ عليه، و"إلى الأمرِ " ، أي عَجِّلْ إليه، و"بالأمر "، أي عَجِّلْ به و"هيّا وهَيتَ " (بتثليث التاءِ) ، أي أسرِعْ، (ويقالُ أيضاً هَيْتَ لكَ) ، و"آمينَ " أي استجِبْ، و"مكانَكَ " ، أي اثبُتْ، و"أمامَكَ "، أي تَقَدَّمْ، و"وراءكَ"، أي تأخرْ.

أما المعدودُ منهُ فلا يُحصَرُ، لأنه قياسيٌّ كما سلفَ.

قال في شرح قطر الندى وبل الصدى :

اسْم الْفِعْل وَهُوَ على ثَلَاثَة أَقسَام مَا سمى بِهِ الْمَاضِي ك هَيْهَات بِمَعْنى بعد قَالَ الشَّاعِر

فهيهات هَيْهَات العقيق وَمن بِهِ وهيهات خيل بالعقيق نواصله

وَمَا سمي بِهِ الْأَمر ك صه بِمَعْنى اسْكُتْ وَفِي الحَدِيث " اذا قلت لصاحبك وَالْإِمَام يخْطب صه فقد لغوت " كَذَا جَاءَ فِي بعض الطّرق ، وَمَا سمي بِهِ الْمُضَارع ك وى بِمَعْنى أعجب قَالَ الله تَعَالَى ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]   أَي أعجب لعدم فلاح الْكَافرين وَيُقَال فِيهِ وَا قَالَ الشَّاعِر

وَا بِأبي أَنْت وفوك الأشنب كَأَنَّمَا ضرّ عَلَيْهِ الزرنب وواها

قَالَ الشَّاعِر

واها لسلمى ثمَّ واها واها يَا لَيْت عَيناهَا لنا وفاها

وَمن أَحْكَام اسْم الْفِعْل أَنه لَا يتَأَخَّر عَن معموله فَلَا يجوز فِي عَلَيْك زيدا بِمَعْنى ألزم زيدا أَن يُقَال زيدا عَلَيْك خلافًا للكسائي فَإِنَّهُ اجازه .. وَمن أَحْكَامه انه إِذا كَانَ دَالا على الطّلب جَازَ

جزم الْمُضَارع فِي جَوَابه تَقول نزال نحدثك بِالْجَزْمِ كَمَا تَقول أنزل نحدثك وَقَالَ الشَّاعِر

وَقَوْلِي كلما جشأت وجاشت مَكَانك تحمدي أَو تستريحي

فمَكَانك فِي الأَصْل ظرف مَكَان ثمَّ نقل عَن ذَلِك الْمَعْنى وَجعل اسْما للْفِعْل وَمَعْنَاهُ اثبتي وَقَوله تحمدي مضارع مجزوم فِي جَوَابه وعلامة جزمه حذف النُّون

وَمن أَحْكَامه أَنه لَا ينصب الْفِعْل بعد الْفَاء فِي جَوَابه لَا تَقول مَكَانك فتحمدي وصه فتحدثك خلافًا للكسائي

أَوَّهْ بمعنى أتوجع: اسم فعل مضارع مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا.

أُف بمعنى أتضجر: اسم فعل مضارع مبني على الكسر لا محل له من الإعراب. والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا.

اهم مراجع البحث

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام

شرح قطر الندى وبل الصدى ، جمال الدين ابن هشام

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جمال الدين ابن هشام

جامع الدروس العربية ، مصطفى بن محمد سليم الغلايينى

النحو الواضح في قواعد اللغة العربية ، على الجارم ومصطفى أمين

النحو المصفى ، محمد عيد

التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ابن عقيل العقيلي الهمداني

جدول المحتويات


أسأل الله تعالى أن ينفع به
ولله الحمد والمنة


مذكرة نحوية
جمال
شاهين
المكتبة الخاصة